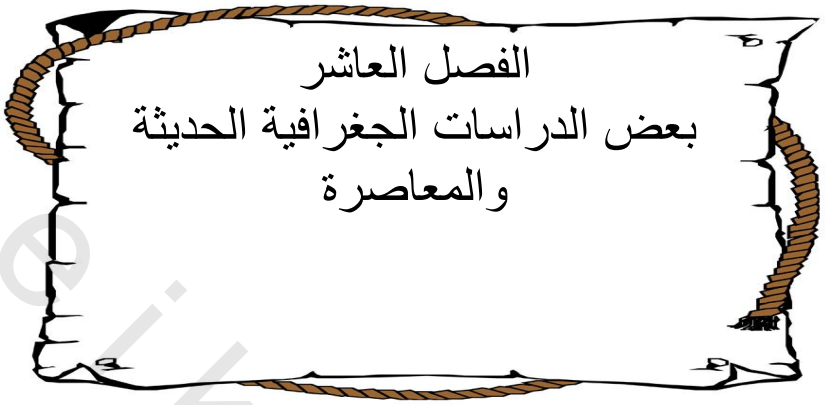

مقدمة :

أولاً : جغرافية التذوق الجمالى

ثانياً : جغرافية التسويق

ثالثاً : جغرافية الجريمة

رابعاً : جغرافية الانتخابات

obeikandl.com

ظهرت العديد من الدراسات الجغرافية الحديثة و المعاصرة منذ بداية النصف الثاني من القرن العشرين و، من أهم تلك الدراسات مايلي :

أولاً : جغرافية التذوق الجمالى [١].

مقدمة

لاشك أن موضوع جغرافية التذوق الجمالى من الموضوعات الحديثة فى الدراسات الحضرية، كما يبدو من عنوانه، فالجمال والإحساس الجمالى والتذوق والحاجة الجمالية والمعايشة الجمالية، صارت لها أبعادها الجغرافية ولها شموليتها وعمقها، وذلك لتأثيرها العميق فى الفكر الإنسانى المعاصر، إضافة إلى أن هذه المجالات قد اتسعت وأصبح لها علاقة مباشرة بدوائر الفنون والإبداع والحياة والطبيعة رغم أن الكتابات فى هذا المجال لازالت قليلة وتكاد لاتلفت نظر المتخصصين فى المجالات القريبة.

١- الإطار المنهجى للتذوق الجمالى

أ- المفهوم العلمى لجغرافية التذوق الجمالي

يهدف المفهوم العلمى لجغرافية التذوق الجمالي إلى إبراز تأثير البيئة الجغرافية على تشكيل التذوق الجمالي لدى الفرد والجماعة، وتتميز الأحاسيس الجمالية والتذوقية بأنها متفقة مع نمط الحياة ومعطيات البيئة وهى جزء من ممارسة الناس لحياتهم الجماعية وهو أسلوب يؤكد أهمية الاتصال بين الفن والحياة وبين الذوق الجمالى والواقع الجغرافى والبيئى [٢]، مع الإقرار بالحاجة الماسة إلى تصوير فكر جمالى عصرى يواكب التسارع الحاصل فى مجال تطور الحياة وتبدل البيئات وأنماط العيش مع التأكيد على أن هذه التطورات فى الحياة وفى أنماط العيش قد تجاوزت إمكانات المتتبع والمتذوق العربى المعاصر، لذا فنحن اليوم فى حاجة ماسة إلى دراسات عصرية فى التذوق والجمال والفن الشعبى وفى تذوق معطيات البيئة واستثمارها، من أجل المواكبة بين الحياة واتجاهاتها الحضارية، والحقيقة أن لكل بيئة موضوعاتها، ولكل موقع جغرافي عناصره الجمالية

---

(١) أعد الكاتب أول دراسة تتناول منهج جغرافية التذوق الجمالي في رسالته للدكتوراه والمعنونة بـ " مدينة أسوان – دراسة في جغرافية المدن " ، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة حلوان .

(٢) هناك بعض المصطلحات الخاصة بالتذوق الجمالى منها (المعايشة الجمالية – الحكم الجمالى – الحاجة الجمالية – التقييم الجمالى – التفضيل الجمالى)

obeikandl.com

المميزة والنابضة بالمؤثرات الجمالية، كما أن الموجودات فى أية بيئة كانت وكل الأشياء فيها يمكن أن ينظر إليها نظرة جمالية خالصة .

لذلك نستطيع القول أن التذوق والإحساس الجمالى مرتبطان بالجغرافيا والبيئة والمناخ . وفوق اهتمام الجغرافيا بالتذوق الجمالى فإن أسلوب التنشئة الاجتماعية التى تتعلق أحياناً بطبيعة المناخ واحتياجاته. لذلك فأسلوب التنشئة الجمالية والقيمة الأخلاقية والثقافية التى تسود فى الأوساط الاجتماعية المختلفة يعود إلى التنوع فى الذوق والتذوق للمرئيات كما يعود إلى ضرورات موضوعية تتعلق بعملية إشباع الحاجات الإنسانية فى إطار الإمكانات الطبيعية والبيئية المتاحة، فالزواج المتعدد فى الأرياف الزراعية يؤدى وظيفة اقتصادية وإنتاجية، وعلى خلاف ذلك فإن سكان المدن ينظرون إلى زواج التعدد على أنه قيمة سلبية لا طائل منها .

باختصار يمكن القول أن كل فئة اجتماعية واسعة تتميز بثقافة وحاجة جمالية وتذوق جمالى ذى طابع خاص ونعنى بها أسلوب الحياة ومثال ذلك أن الميل إلى الفردية هى قيمة ثقافية فى أوساط الطبقات الاجتماعية الوسطى والمثقفة بينما تعتبر قيمة سلبية فى الأوساط الشعبية .

وتتشعب الموضوعات الجمالية إلى نوعين طبيعى وبشرى ففى الأول نجد الإنسان شكلاً ومضموناً (أي شكلاً وأخلاقاً وسلوكاً وقيماً)، ونجد الحيوان شكلاً وحركة . كذلك النباتات بأنواعها وأصنافها والجمادات (الجبال، السهول، الوديان، الأنهار، وظواهر أخرى مستقلة أو متداخلة مع بعضها)، وفى الثاني نجد الفنون الشعبية والفنون الصوتية مثل: الشعر والقصة والمسرحية و الموسيقى والغناء، وهناك الفنون الصورية كالنحت والتصوير والعمارة والزخرفة والرقص والتمثيل، والحقيقة أن العلاقات الجمالية تشكل جزءاً مكملاً لا يمكن الفصل بين الجمال من ناحية وبين الذات المستقلة المتذوقة للجمال، بما انطوت عليه من خصائص و أحوال وصفات حددتها البيئة والقيم الناتجة عنها، وتحدد آلية التذوق الجمالى أربعة عناصر لا يمكن الفصل بينها من الناحيتين النفسية والوظيفية، لأن كلاً منهما يؤثر فى الأخر ويتأثر به، وتشمل تلك العناصر البيئة بتصنيفاتها (الاجتماعية، الاقتصادية، الجغرافية، الدينية) والتى تؤدى دوراً هاماً وواضحاً وكبيراً فى صياغة الذوق الجمالى الفردى والجماعى لدى الإنسان إذ تبنى له نظرته الخاصة وتكون له معاييره المحددة كفرد وكعضو فى الجماعة تجاه الأشياء والجماليات، فهى تحبب إليه مثلاً بعض الألوان دون غيرها فى الوقت الذى تكون لديه إحساس خاص بالدلالات والمعانى كما تسهم فى تحديد رؤيته وفهمه للتناظر والرشاقة والكمال والتفرد وهذا ما

يمكن التعبير عنه بأن البيئة بكل مستوياتها تسهم فى نصيب وافر فى صياغة القيم المعلوماتية الجمالية لكل عنصر من عناصر الجمال فى منظومة الخصائص الجمالية العامة .

وظهر الاهتمام بالتذوق الجمالى بالجغرافيا فى أوائل السبعينيات من القرن العشرين ضمن فرع حديث من فروع الجغرافيا، يسمى بالجغرافيا النفسية (الجغرافيا السلوكية)، والتى ينصرف اهتمامها إلى ما يعرف بالتذوق الجمالى لمظاهر البيئة وهو ما يمكننا دراسته هنا فى هذا الفرع الذى يطلق عليه الجغرافيا النفسية والتي تختلف عن علم البيئة (الإيكولوجيا) التى تهتم بالعلاقات المادية بين الكائنات الحية ومحيطها المادي، فضلاً عن أنها تعطى صورة ذهنية لمستوى الشارع أو الحي أو المنطقة عن طريق عرض نماذج من الدراسات التى أجريت على التذوق الجمالي أو التى تعرف بالمظهر الخارجي للمدينة ويعد " كارل شينيز" وهو أحد الجغرافيين المهتمين بالعلاقة بين الشكل الجغرافى للبيئة ووظيفته فى التذوق البيئي وقد كانت أعماله استكمالا لدراسات " كيفين " المبكرة فى مجال دراسة دلالة الأشكال الجغرافية مستخدماً منهج التحليل الإحصائي والخرائطى فى الوصول إلى التذوق الجمالي للبيئة لمدينة بوسطن الأمريكية وقد ظهرت أفكار هذا التحليل فى القرارات التطبيقية التى تتعلق بالشكل التخطيطي للمدينة كما أن هذه الدراسة أتاحت فرصة جديدة للكشف عن العوامل الجغرافية التى تسير أو تعرقل تسويق الأراضي السكنية بالمدينة ومن هذه العوامل الخصائص المناخية والطبوغرافية للمكان بالإضافة إلى الخصائص الاقتصادية والإقليمية والاجتماعية والسياسية ومحاور المرور الرئيسية وأماكن الظلال والأحياء التى تشكل العناصر الأساسية للتذوق الجمالي لبيئة المدينة .

كذلك اهتم العالمان الألمانيان (فيشر وتريار) ضمن أبحاثهما فى الجغرافيا السلوكية بدراسة الانطباعات النفسية والسلوكية لتقدير الأبعاد الخاصة للمكان من خلال منهج يعتمد على اقتراح أسئلة وصفية متنوعة عن مكان ما لوصفه صفات متناقضة (كبير - صغير) كذلك تهتم هذه الطريقة بمقارنة المنحنيات البيانية عن مدى تقبل الأفراد لمكان معيشتهم وتأكيداً على ذلك أكد " بيفتر" فى مقال له بعنوان (الشعور بالانتماء الإقليمي فى سويسرا) أن هدف التخطيط الإقليمي ما هو إلا هدف لجذب وزيادة اهتمام السكان تجاه بيئتهم المفضلة بحيث يمكن أن تكون مفيدة لرسم خريطة تعد أساساً للتخطيط العمرانى والجمالى للبيئة، كما اهتم " بيتر جولد" فى بريطانيا برسم خرائط تجمع عناصر وأشكال لمنحنيات غطت أرجاء بريطانيا العظمى معتمدة فيها على الأشكال المفضلة للبيئة وغير المفضلة من قبل

سكانها، حيث كانت المملكة المتحدة وقتها تعانى من خلل ديموغرافى ظهر بوضوح فى الأجزاء الجنوبية فيها، وقد أجرى " بيتر جولد " دراسته لمعرفة الأماكن المفضلة وغير المفضلة لحوالي اثنين وتسعين مقاطعة فى الملكة المتحدة حيث تم طرح سؤال ضمن استبيان وزع على عينة من الطلاب مكونه من ثلاث وعشرين مدرسة، و قد أشارت نتائج الدراسة إلى أن هناك أماكن مفضلة تم توزيعها بشكل تصاعدي، وقد أجريت معالجات للبيانات بهدف تحويلها إلى نسب كمية للأماكن المفضلة وغير المفضلة .

كما أمكن رسم خريطة توضح مساحة التذوق القومي للاماكن المفضلة جمالياً والتي تشتمل على الساحل الجنوبي فى مقاطعة كمبردج، بينما ذكر " بروكفيلا " ضمن مقالة له عن " الإدراك البيئي " أن جغرافية التذوق الجمالي تشتمل على طريقين للدراسة أولها آليات التذوق والتي تعتمد على الخصائص العقلية والتي يهتم بها غالباً علماء النفس وثانيها يعتمد على الإدراك الفعلي لتخطيط المنشآت بالمدينة، وليس أدل على علاقة الإنسان بالتذوق الجمالى ما أورده " لمونتسكيو " عام ١٧٤٨ م فى كتابه " روح القوانين "، و " ليفون " عام ١٧٤٩ م فى كتابه " التاريخ الطبيعي " عن فكرة التنظيم الإلهي للأرض والتي تتسلسل فيها النباتات و الحيوانات والتي تؤكد على أن الإنسان مسئول باستثناء كل الكائنات الأخرى عن السيادة والانتقاء والتفصيل الموضوعي والجمالي للحيز المادي الذي يعيش فيه، وأخيراً فقد أولت دراسات " لبول شوبار " ضمن جغرافية السلوك مجموعة أبحاث تفصيلية وخرائطية وطرق إحصائية استخدم فيها الحاسب الآلي عام ١٩٥٠ تضم مجموعة أفكار يمكن أن تقودنا إلى جذب أو رفض المكان الذي نعيش فيه .

ب- التفضيل الجمالى للبيئة

أشار عالم الجغرافيا " جورج أوريانز " إلى أن الإحساس بالجمال الطبيعي : هو العامل الأساسى الذى دفع أسلافنا القدماء إلى اختيار المواقع المناسبة للسكنى. وأشار علماء آخرون إلى أن الإنسان يحب الأماكن التى يسهل ارتيادها، والتى عاش فيها فترة طويلة فتعرف على أبعادها و مداخلها ومخارجها، ومثل هذه الخصائص هي التى اهتم عالم الجغرافيا " جى أبلتون " بتفسيرها فى نظريته التى سماها (نظرية المرصد والملاذ) فى وصفه للمكان الذي يستطيع الكائن فيه أن يَرى دون أن يُرى، أي المكان الذي يستطيع فيه الإنسان تكوين إطار خاص مناسب وممتع مثل :

- المكان الذي يستطيع أن يكون خريطة معرفية تشتمل على العلامات الأرضية البارزة المميزة داخله .

- الأشجار والصخور والمباني وقد تكون هي ممراته أو شوارعه الطويلة وحدود ه و أنهاره وسلاسل جباله أو الطريق الضيق الذي تحيط به الأشجار ويرى الأفق من خلاله، وقد يكون المكان محركاً للمشاعر والإحساس به، والقواعد الثلاث لشراء منزل فى رأى " ستيفن بنكر" هى الموقع وما قد يصاحبه من وجود وسائل الراحة والترفيه، وكذلك الأشجار أو الأرض المكسوة بالعشب وموقع المياه (الأنهار والبحار والبحيرات .. الخ) وكذلك المنظر الطبيعي العام المناسب .
- أما قيمة المنزل ذاته فتعتمد على كونه ملاذاً آمناً، وأيضاً على توافر الخصوصية فيه ممثلاً فى شكل النوافذ والمستويات أو الطوابق المتعددة والتعرجات المعمارية والمنعطفات إن مثل هذا المنزل، الذي وصفه بنكر، يبدو للكثيرين من سكان العالم الآن و كأنه أشبه بالحلم، وهو حلم لا يتحقق فعلاً للملايين منهم ومن ثم قد لا يكون أمامهم سوى أن يستعيدوا ذكريات الجمال الطبيعى فى أحلام نومهم، وأحلام يقظتهم، أو أن يبحثوا عن صور فنية ثابتة (لوحات لمناظر طبيعية يضعونها فى منازلهم)، أو متحركة (الأفلام والمسلسلات التى تزخر بمثل هذه المناظر والبيئات) تساعدهم على الاستغراق فى حالات خاصة من التخيل الممتع، لكنه مصحوب دائماً بالأسى والزفرات والتنهدات العميقة .

٢- العوامل المؤثرة فى التفضيل الجمالي للبيئة

أ - **العمر :** فالأطفال أقل من سن الثانية عشرة ظهر أنهم اقل تمييزاً وتحديداً فى استجاباتهم للمشاهد الطبيعية. وقد ظهرت تباينات عدة فى تفضيلاتهم مقارنة بالكبار، كما كانوا أقل اهتماماً بوجود العناصر الطبيعية فى المشهد. وأقل قدرة على رؤية التدخل الإنسانى الذى كثيراً مايفسد المشاهد الطبيعية، أما الكبار فيقدرون المشاهد الطبيعية على أنها أقل قيمة، ومن ثم يقل تفضيلهم لها كلما تزايد التداخل الإنسانى فيها .

ب- الأحوال الاقتصادية والاجتماعية : فالمهنة والخبرة لهما تأثيرهما الواضح فى تفضيلات المناظر الطبيعية. فقد أظهرت دراسة لـ " كابلان " أن المهندسين المعماريين مثلاً، مقارنة بالطلاب، قد أظهروا إدراكاً واهتماماً وتفضيلاً أكثر للتماسك أو التلاحم، أو الترابط المنطقى فى الصور الفوتوغرافية للمبانى و تركيبها، بينما أدرك الطلاب تماسكاً أكثر فى المشاهد الطبيعية، بينما فضل المعماريون المبانى التى توجد من دون مناظر طبيعية معها، أى بمفردها، أما مهندسو التخطيط

العمرانى ففضلوا تركيباً أو مزيجاً من المبانى و الطبيعة، إذن المهنة لها تأثيرها الكبير.

ج- نمط السكان : ميز " كابلان " بين هؤلاء الذين يفضلون العيش فى ضواحى المدينة، وهؤلاء الذين يبحثون عن الطبيعة خارج المدن، وفى دراسة أجريت فى السويد ظهر أن تفضيل بعض المبانى والقول أنها ممتعة بصرياً وسيكولوجياً يرتبط بالتركيب البصرى الموجود فيها، وأن الانبساطيين كانوا يدركون المبانى على أنها أكثر تركيباً من الانطوائيين.

٣- التقييم الجمالي للبيئة

تعد دراسة الجماليات البيئية أحد العوامل التي تسهم في تحديد نوعية البيئة والتي تضمن جاذبية المنظر الطبيعي والضوضاء والمرور والتلوث الهوائي وصيانة المنظر وقد تتأثر الجماليات البيئية بالقيم الخاصة بفلسفة اللذة عند المراقب فهو يري مثلاً حديقة صناعية كبيرة كحي ممتلئ بالآفات أو يراها من ناحية أخرى ذات جاذبية جمالية، بينما يتفق "بيجامين" مع تعريف " جابر " حيث يعرف البيئة الطبيعية تعريفاً شاملاً بقوله : هي مجموعة الشروط الطبيعية التي من المحتمل تأثيرها علي الكائن الحي من رؤية علماء الجماليات البيئية ولهذه البيئة دور في سلوكيات الإنسان، بينما عرف " سويف " البيئة الإنسانية بقوله: هي ما يحيط بالإنسان من منشآت حضارية كالأبنية والطرق والآلات والملابس والمناخ هذه جميعاً حقائق مادية تتفاعل مع الجماعات الإنسانية، وقد مثلت التعريفات السابقة مفهوم البيئة الطبيعية التي تهتم بتقديرها للجماليات البيئية وذلك من خلال دراسات تجريبية أجريت علي الأفراد في البيئة التي يعيشون فيها اتضح من هذه الدراسات أن الألفة بملامح البيئة لها أثرها في تقدير الأحكام الجمالية التي يصدرها الفرد علي البيئة .

٤-علاقة البيئة المكانية بالتذوق الجمالي

يقصد بالبيئة المكانية الشكل العام الذي يظهر عليه المسكن الذي يعيش فيه الإنسان سواء من حيث المساحة الكلية، أو الأبعاد الطولية والعرضية له، والتنسيق التشكيلي لغرف هذا المسكن وأيضاً التصميم الهندسي للشكل المعماري للمبني ككل كذلك ما يحيط به وكل ما يرتبط بالتوافق البنائى والاشتراطات التناسبية لهذا المكان، وهناك مجموعة من الآراء والنظريات التي تتناول الشكل المعماري للأبنية والمساكن المختلفة مثل الاتجاه الرياضي الموضوعي والاتجاه الفكري الميتافيزيقي والاتجاه

الذاتي النفسي والاتجاه السيكولوجي والاتجاه الحدثى أو المباشر، إلا إنه من وجهة النظر الجغرافية فإن أهم الاتجاهات والنظريات هي تلك التي نهتم بالجانب البيئي وهو ما يطلق عليه الاتجاه الذاتي البيئي حيث يهتم هذا الاتجاه بدراسة الإدراك الجمالي المعماري باعتبار أنه ظاهرة ذاتية خاصة بالإنسان وكذلك علي أساس علاقاته بالذات المشاهدة وتأثيره عليها ويكون الحكم الجمالي رد فعل للانطباع الأول لرؤية العمل المعماري فالإدراك الجمالي يجب أن يكون التنبيه أو الحث الجمالي بشدة معتدلة وللحظة زمنية معقولة فإذا تعدي هذا التنبيه الجمالي حدود الشدة والزمن المقبولين فإنه ينتهي بألم ويتحول إلي الإحساس بملل ثم عدم الرضا حتى يصل إلي الألم، ويؤكد " جان برتملي " علي المنظور الجمالي للأنظمة الإنشائية المعمارية من خلال مجالين هما مجال الحقيقة المادية الخاصة بالدراسات البيئية والمجال غير المادي الخاص بالمشاعر والأحاسيس حيث كان أسلوب أصحاب هذا الاتجاه هو قيام المشاهد المتأمل للتشكيل المعماري بمتابعة ومراقبة ما يعتريه وما يحدث لذاته أثناء فعل التأمل والإدراك وقد وجد أصحاب هذا الاتجاه أنه من الأفضل أن يتولي آخر مراقبة هذا المشاهد الرائي للعمل المعماري ودراسة تأثيره وانفعاله السيكولوجي نتيجة ما يحدث كمياوياً بما تفرزه الغدة فوق الكلوية أو الغدة الكظرية من هرمون الأدرينالين المسئول علي إحساس الفرد بالسعادة أو الشقاء، هذا جعل الباحثين في المستقبل يدرسون العلاقة بين الجمال المعماري وبين كمية الهرمونات التي تفرزها الغدد .

وبالرغم من ذلك فهناك بعض الدراسات التي أدركت أهمية المكان والمسكن في حياة الفرد وسوف يسردها الطالب فيما يلي :

- ففي دراسة قامت بها " كارولين تيس" حول الموضوعات المتعلقة بالتذوق الجمالي ومن بين هذه الموضوعات عرض لبعض النماذج لأماكن يمكن أن تصلح لإعاشة كبار السن في أمريكا وهذه النماذج مشتقة من المداخل التقليدية التي يعيشها الفرد، وتتناسب أيضاً من الجانب البيئي والحاجات الضرورية لهذه الشريحة من المجتمع والتي بذلت خلال حياتها الكثير من أجل أبنائها ومجتمعها، ومن أهم توصيات هذه الدراسة ألا يكون المسكن متسعاً وخالياً تقريباً من درجات السلالم كما يكون مكوناً من طابق واحد أما من حيث الطلاء فغالباً يفضل كبار السن الألوان الفاتحة بدرجاتها كما يحيط بالمنزل حديقة بسيطة يستطيع المسن أن يتحول خلالها للاستمتاع بالمناظر الطبيعية وبعرض هذه النماذج علي شريحة مناسبة من المسنين أبدوا

راحتهم تجاهها، ومن الدراسات التي اهتمت كذلك بالبيئة المكانية وعلاقتها بالتذوق الجمالي.

- دراسة " شيلا بالر Baler , S " والتي اهتمت بضرورة إعداد الأماكن والمساكن المناسبة لذلك من حيث الأبعاد والشكل ولون الطلاء ودرجات الإضاءة، وذلك بما يتناسب مع متغيرات الحياة الحديثة وفي ضوء العناية بالصحة القومية واقترحت الدراسة بعض النماذج المكانية كي يعيش فيها الفرد والتي تتناسب مع سمة هذا العنصر، كما تتسم هذه النماذج بالبساطة وعدم التعقيد وأيضاً بنظام أمني محكم .
- أما دراسة " بيير ليفيبفر Lefebver , p " فتناولت مدي توافر التذوق الجمالي في المباني الكبيرة في أوربا الغربية، حيث تناقش هذه الدراسة أهم أبعاد هذه المباني وتلك المساكن التي بنيت من بعد الحرب العالمية الثانية كي تفي بالاحتياجات الطارئة التي تتناسب وتلك الظروف كمأوي لبعض سكان هذه المنطقة وقد تبين أنه نتيجة لعشوائية بناء هذه المباني تأثر الجانب السلوكي لدي هؤلاء السكان نتيجة لكثافة السكان في هذه المباني والضوضاء وعدم تناسق الأبعاد الطولية والعرضية في هذه المباني، وانتهت هذه الدراسة إلي بعض التوصيات من أهمها تصحيح تلك الأخطاء ببناء مساكن حديثة تناسب الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية لسكان تلك المناطق.

ثانياً : جغرافية التسويق Marketing Geography [(١)] .

تهدف جغرافية التسويق كاتجاه معاصر في الدراسات الجغرافية لدراسة الاتجاهات التقليدية والحديثة خاصة فيما يتصل بسلوك المستهلك وتفضيلاته المساحية ونوعية المتاجر التي يتردد عليها، التعريف بأنظمة مراكز التجارة وطنيا وإقليميا، والتعرف على أنماط وأنواع تجارة التجزئة من ناحية تنظيمها وتباياتها الجغرافية وأنماط المحلات التجارية، استعراض نمط تجارة التجزئة الريفية وأسواقها الدورية. مناقشة توطن منشآت تجارة التجزئة من حيث النظريات والتغيرات.

---

(١) أعتمد الكاتب في دراسته عن جغرافية التسويق علي كتابات وأبحاث الأستاذ الدكتور فايز حسن غراب والتي جمعها في كتاب بعنوان " جغرافية التسويق بين الأدب والمحتوى والتخطيط "، كلية الآداب، جامعة المنوفية، ٢٠٠٩ .

تعد جغرافية التسويق من أحدث التخصصات في الجغرافية الاقتصادية ، ومازال هذا التخصص يعاني من شح في الكتب المرجعية باللغة العربية على الرغم من توفر البحوث المتعلقة بالتسويق ومشكلات التسويق والبعد المكاني لعملية التسويق باللغات الأجنبية، وتدرس جغرافية التسويق العوامل الجغرافية الطبيعية البشرية ودورها في التسويق، كما تهتم جغرافية التسويق بمراكز التسويق وموقعها الجغرافي وقربها وبعدها من مناطق العمران، وفي الأونة الأخيرة بدأت تهتم بالشكل العام لمراكز التسويق ومداخلها ومخارجها والتوزيع المكاني للمرافق التابعة لها مثل مواقف وسائل النقل العامة والخاصة.

وقد خطت جغرافية التسويق أولى خطواتها العلمية علي يد الأمريكي ويليام أبلبوم الذي يعتبر بحق رائد دراسات التسويق، وعنده فإن جغرافية التسويق تهتم بتحديد وقياس الأسواق، وقنوات التوزيع التي يتم من خلالها تبادل السلع بين المنتج والمستهلك النهائي، والتنظيم المكانى للمستهلكين الذى غالبا ما يكون في شكل نسيج أساسه العلاقة التجارية بين مراكز توزيع المستهلكين وبين مراكز التسويق، وقد أطلق عليها المنطقة التجارية والمنطقة الرافدية، وربط امتداد هذه المنطقة بأحجام أسواق الاستهلاك وتسهيلات النقل .

وأمام الاهتمام المتواصل من قبل رواد المدارس الأوربية فقد أصبحت جغرافية التسويق فرعا مستقلا يستمد كيانه من الدراسة الميدانية ومطالعات أدب النظريات، واذاء ذلك انقسم الجغرافيون إلى فريقين :

- **أولهما :** ذلك الفريق الذي أدخل جغرافية التسويق في إطار الدراسات الميدانية بهدف التخطيط لحل المشكلات الفعلية التي تواجه عمليات التسويق، وقد أجادوا هذا نظرا لأنهم كانوا يعملون بالشركات التجارية كأصحاب مهنة Practitioners، وكان أبلبوم قد عمل كأستاذ زائر في مدرسة هارفارد للدراسات التجارية والمالية، وشارك في وضع برنامج لدراسة حالة عن اتخاذ القرار التسويقي، وهذا ما جعله بهمل نظريات الموقع .وساد هذا الاتجاه لدى معظم دارسي جغرافية التسويق خاصة المدرسة الأمريكية أمثال سأول كوهين، هوارد جرين، بارت استين، وفي المدرسة الإنجليزية وليام كاروزر الذي عمل في وزارة الاسكان والمجلس البريطانى الأعلى، وكان من الجانب المخططين فى حقل التسويق، ودرك دياموند الذى شارك في تخطيط المنطقة التجارية في المدن الجديدة .

- **ثانيهما :** سلك هذا الفريق مسلكا آخر، حيث تفرغ لمعالجة الأسواق وفق تطويع النماذج والنظريات فى تحليلات السوق دون الدخول فى عناء العمل الميدانى، وكان علي رأسهم برإن بيري وهو من أكثر الجغرافيين توسعا في تطبيق نظرية المكان المركزي، حيث اعتبرها الأساس النظري لدراسة جغرافية الحضر وجغرافية تجارة التجزئة، في محاولة لوضع نمط جغرافي (توزيعي) يمكن أن يشكل نموذجا قياسيا لجغرافية التسويق بين أجزاء العالم، ولذلك فقد وضع تعريفا فضفاضا، فالسوق مكان ذات موقع معين، وذات خصائص اقتصادية واجتماعية وحضارية معينة تنعكس بالضرورة علي سلوكيات كل من التاجر ودورته ومرونته، وكذلك على المستهلك، ونظام الأسعار، وهذا التعريف يتفق مع التعريفات الحديثة لجغرافية التسويق، حيث عرفها هدجسن عام ١٩٨٨ بأنها مجموعة من المنشآت الاجتماعية يتم فيها تبادل السلع وفق نظام معين للأسعار، وأضاف كل من ميتشل لأو ونيل رجلي أن جغرافية تجارة التجزئة الجديدة تهتم بثلاثة جوانب هي رأس المال، وإعادة تنظيم قطاع تجارة التجزئة.

- وسجل العقد الثالث من القرن العشرين ثورة نظرياتية على إثر ظهور البوادر الأولى لنظرية فالتركريستلر المشهورة عن المراكز المركزية في جنوب المانيا عام ١٩٣٣ م ثم ما لبث أن وسع نظريته عام ١٩٥٠م لتشمل قارة أوربا .

- ومع انتصاف القرن الماضى، ومع التوجه الجغرافى للربط بين البيئة والأسواق ظهرت دراسات عديدة للأسواق على مستوي العالم منها دراسة للأسواق القبائلية في شمال المغرب لمكسيل ومارفين (عام ١٩٥٨م)، واستعرض فيها الدور الوظيفي الإجتماعى والإقتصادى للأسواق وتوزيعها، ودوريتها، وميز الأسواق تبعا لدوائر نفوذها إلى الأسواق المحلية، والأسواق الإقليمية، كما تناول أثر وسائل النقل والمواصلات، والحضرية على الأسواق الدورية .

- وفي الجانب الستينات أخرج بومان ودالتوان كتابين عن الأسواق في أفريقيا، وجغرافيتها الاقتصادية ظهر الكتاب الأول عام ١٩٦٢ م تناول بالدراسة أسواق ٢٥ قبيلة في وسط وجنوب شرق أفريقيا، وظهر الكتاب الثانى في عام ١٩٦٥ م وتناول أسواق ٨ قبائل متفرقة في وسط أفريقيا، وقد ركزت الدراستان على الدور الإقتصادى، وغير الإقتصادى للأسواق، والتطورات التي طرأت على أسواق أفريقيا **وميزت الدراستان المراكز العمرانية بأفريقيا إلى نوعين :**

- النوع الأول : المراكز العمرانية ذات الأسواق (كأماكن) .
- النوع الثانى : عناصر السوق ممثلة في الأسعار وقوى العرض والطلب والموارد
- وفي عام ١٩٦٥ م أخرج اسكندر دراسته عن التسويق والتركيب الاجتماعي في الريف الصيني، وقد اعتمدت عليه دراسات كثيرة تلته، منها ما قام به برإن بيري، وسميث، وهاجت وقد قسم أسواق الصين إلى أربعة أنواع هي :
- السوق الأولي (أو سوق المواد الغذائية الطازجة) .
- والسوق النمطي وهي أهم الأسواق من الناحية الاجتماعية .
- السوق المتوسط .
- السوق المركزي أو الإقليمي .
- وفي نفس العام صدرت دراسة عن سوق كورإلى " دراسة في الجغرافية الاقتصادية " في شمال البنجاب، وانصبت على موضع السوق وموقعه وتركيبه السلعي وعلاقاته الإقليمية وقنواته التسويقية، وفي عام ١٩٦٧م قدم برإن بيري كتابه المشهور عن مراكز الأسواق وتجارة التجزئة تناول فيه نظرية الأماكن المركزية بالتحليل والتطوير والتطبيق، وكذلك التطورات التي طرأت على المسالك التسويقية في المناطق الريفية والحضرية ونطاقات التأثير النظرية للأسواق .
- ومع بداية السبعينات ظهرت عدة دراسات مهمة لعل أولها ما قدمه كل من فأجرلاند وسميث (عام ١٩٧٠م) عن الأسواق الدورية في غانا، واهتمت هذه الدراسة أساسا بالدورية، وتحليلها وتزامن الأسواق، وعوامل تفاوت دورية الأسواق وأنماط هذه الدورية وتباعدها، وقسما غانا إلى أقاليم دورية، وقد اعتمدت هذه الدراسة على ربع أسواق غانا .
- وفي عام ١٩٧١ م قدم برواملي دراسة أصولية مهمة عن الأسواق في الدور النامية، وركز الدراسة على مواقعها العقدية كنقطة قطع والتقاء للحركة التجارية، وتحليل تزامنها، ودورها كأماكن مركزية، ومراتبها ومسالكها التسويقية، والتغيرات التي تطرأ على الأسواق، أما عام ١٩٧٢ م فقد شهد ظهور أربعة مقالات عن الأسواق الريفية منها ثلاثة عن أسواق نيجيريا.

- وفي عام ١٩٧٣ م تناول سمانسكي ووبر الأسواق الدورية من منطلق تحليل مواقعها الاقتصادية، واستعرضا العناصر الثلاثة المميزة للأسواق الريفية وهي : الدورية، ومرونة التجار (البائعين) وتجمعاتهم، كما استعرض العوامل المؤثرة في الأسواق وهي تكلفة النقل والمواصلات، وعدد السكان في محاولة لتحديد مواقع الأسواق من خلال المعالجة الكمية، وفي نفس العام صدر كتاب لوليام ديفز عن العلاقات الاجتماعية في السوق الفلبيني مستعرضا تركيب الأسواق، والعوامل الطبيعية والبشرية التي أثرت فيها، واقتصاديات السوق، والعوامل السياسية وأثرها في الأسواق .

- وفي عام ١٩٧٤م ظهرت دراسة موجزة عن الأسواق الدورية في سيراليون قدمها ردل لكنها كانت أقرب للدراسة التاريخية لمواقع هذه الأسواق، ومدي تأثرها بعامل الأمن، وأثر المواصلات الفقيرة التي حددت امتداد أماكن الأسواق، وفي هذا العام قدم كل من وبر وسمانسكي دراسة قيمة عن دورات الأسواق الدورية المعقدة .

- وقد حفل عام ١٩٧٥م بثلاث دراسات مهمة عن الأسواق تناول أولها : دراسة نشأة وتحليل الأسواق الدورية قدمها بروملي، سمانسكي، وجود وتناولت هذه الدراسة دور علماء الإنثربولوجيا في تفسير دورية الأسواق .

- والدراسة الثانية قدمها كارليل عن أسواق الماشية في اسكتلاند، وتتميز هذه الدراسة عما سبقها في إنها تناولت تحديد إقليم تسويق الماشية، وعلاقته بأحجام المزارع، وملكيات الأسواق، وأنماط التسويق، ومصادر الإمداد للماشية والأغنام، وأثر وسائل النقل والمواصلات على الإقليم.

- وتعتبر الدراسة الثالثة في هذا العام (١٩٧٥م) من أهم الدراسات التي تناولت جغرافية الأسواق الريفية، وهي دراسة عن جغرافية الأسواق الريفية في شمال المغرب تقدم بها تورين فرانسو لنيل درجة الدكتوراه من قسم الجغرافيا بجامعة باريس عام ١٩٧٤م .

- وفي عام ١٩٧٨م صدر كتاب مهم ضم ١٥ مقالا عن الأسواق الدورية في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية اندرجت هذه المقالات في ثلاثة أجزاء اهتم أولها : بنشأة السوق، وتطوره في ست مقالات في أسواق اكوادور، صباح (الملأيو) مدغشقر وإثيوبيا، وغينيا الجديدة، أما الجزء الثانى : فقد تناول نظم الأسواق الحضرية، ومرونة التجار في

مقالات أربعة عن أسواق هونج كونج – المكسيك – زنجبار – لاجوس .

- وفي عام ١٩٨١م بدأت البوادر التخطيطية الأولى للأسواق، حيث ظهرت مقالة عن دور الأسواق الدورية في التنمية الريفية في كوريا لبارك سيونج، وانصبت على مقاطعة شونج كيونج نام دو في جنوب غرب شبه جزيرة كوريا، ودور وسائل النقل والمواصلات في تغيير خريطة الأسواق في المنطقة خلال الفترة ٢٥ – ١٩٧٥ م .
- كما سجل العقد الثامن من القرن العشرين فتحا جديدا فى دراسات الأسواق، وذلك بدخول الأسواق السعودية فى دائرة الاهتمام الجغرافى من خلال عده دراسات متخصصة .

ثالثاً : جغرافية الجريمة

تعد جغرافية الجريمة فرعاً جديداً من فروع الجغرافيا البشرية ، بحيث يمكن الاستفادة منها عالمياً ومحلياً من خلال التعرف إلى الأسباب التي يمكن أن تسهم في زيادة الجريمة ، تهدف الجغرافيا في معالجتها للجريمة إلى الإسهام في محاربة إحدى المشكلات التي تواجه المجتمع البشري، وذلك بالتعرف على التنظيم المكاني والعلاقات المكانية لظاهرة الجريمة وتفاعلها المكاني وأماكن توطنها والعمل على تفسير النشاط الإجرامي من خلال البعد المكاني للجريمة، واستخلاص النتائج التي عن طريقها يتم تقديم التوصيات والمقترحات من وجهة النظر الجغرافية الهادفة إلى مكافحة الجريمة والعمل على الحد من انتشارها ومعالجة الآثار السلبية الناجمة عنها.

إن مساهمة الجغرافيا مع العلوم الأخرى في محاربة الجريمة من خلال المنهج الجغرافي الذي يتميز بالنظرة الشمولية لظاهرة الجريمة يجعل من النتائج التي يتم التوصل إليها من خلال هذا المنظور أهمية خاصة لاختلاف المضامين والمعطيات والأبعاد التي تنبثق منها التوصيات التي يقدمها هذا العلم لمتخذ القرار .

ولم تقتصر دراسة الجريمة ومحاولة تفسير السلوك الإجرامي ومكافحته على علم الجريمة، بل أسهمت العديد من التخصصات العلمية في دراسة الظاهرة الإجرامية ومحاولة تفسيرها، فما الجريمة إلا محصلة لتضافر العديد من العوامل الاجتماعية والاقتصادية والحضارية والمكانية التي أفرزت هذه الظاهرة، وأصبحت دراسات وأبحاث الجريمة مجالاً جذاباً لأعداد متزايدة من الباحثين والمهتمين المنتسبين إلى تخصصات

مختلفة، كعلم الاجتماع وعلم النفس والتربية والقانون والجغرافيا وغيرها، كل ينظر إلى الجريمة بمنظار مختلف عن الآخر، فالجغرافيا مثلاً تهتم بمعالجة الجريمة من خلال الجوانب المكانية أكثر من العلوم الأخرى، لأن المكان هو محور كل دراسة جغرافية.

وللدراسات والأبحاث الجغرافية في مجال الجريمة دور فعال في وصف أنماط الجريمة، من خلال الفهم الشامل لأبعادها، والعوامل المؤثرة فيها وانعكاساتها على البيئة الحضارية، وتفسيرها بالاستعانة بالتخصصات والعلوم الأخرى، مما يسهم في معالجة الظاهرة الإجرامية، ليس في المجال الأمني فحسب وإنما في مجال التخطيط الحضري، واستخدامات الأرض، وفي المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وغيرها .

ويعتبر التوجه الجغرافي لدراسة الجريمة هو حجر الزاوية في هذه الدراسة لأنه لا يمكن بأي حال من الأحوال أن تنعزل الجغرافيا عن قضايا المجتمع، وانطلاقا من هذا المبدأ كان لا بد من دراسة الجريمة وخاصة جريمة القتل التي ازدادت بسرعة في السنوات الأخيرة ولا زالت في ازدياد بحيث أصبح لا يمر يوم إلا ونسمع عن جريمة قتل جديدة.

يرجع الفضل في إظهار مفهوم جغرافية الجريمة الذي يرتكز على الإحصاء الجنائي للعالمين البلجيكي(كتيليه) والفرنسي(جيري)، ومفاد هذا المفهوم هو وجود تخصص الإجرام حسب الأقاليم ، ومن ثم فإن هناك ارتباطا وثيقا بين ظاهرة الإجرام من ناحية ، وبين الموقع الجغرافي وفصول السنة من ناحية أخرى ، ولفتت النظرية الجغرافية أنظار الباحثين ، إلى أهمية الظروف الطبيعية في مجال تفسير الظاهرة الإجرامية ، باعتبارها أحد العوامل البيئية التي تشكل عاملا من العوامل المؤثرة في الدفع إلى الجريمة .

كذلك تبدأ دراسة كثير من فروع العلم بالتعريف ، وإذا كانت الجغرافية حتى الآن ليس لها تعريف ثابت ، برغم قدمها ، ورسوخ العديد من فروعها فان الأمر بالنسبة لجغرافية الجريمة ، **وحداثة الاهتمام بها يصبح أصعب ، إلا أن بعض العلماء أعطى بعض التعريفات لجغرافية الجريمة:**

أ- تعريف " إسماعيل " حيث يعرفها بأنها ذلك النوع من الجغرافية الذي يدرس التنظيم المكاني لظاهرة الجريمة من حيث أنماطها المكانية ومنظوماتها والاختلافات الإقليمية لأنواع الجرائم مع دراسة العوامل التي تؤدي إلى تلك التنظيمات المكانية .

ب- تعريف "هاريس" بأنها جغرافية البوليس ويقصد به معرفة الجناة المحترفين للمناطق ذات الانتشار الأمني الجيد وبالتالي يبتعدون عنها فيقل ارتكاب الجرائم فيها ، وفي المقابل يعرفون المناطق التي يقل، أو يضعف فيها التواجد الشرطي ، فيركزون فيها نشاطهم الإجرامي .

ت- تعريف "جابر" حيث يشير بأنها موضوع فرعي من علم الجغرافيا يفسر ويربط الحيز الجغرافي للمجرمين ومختلف الأفعال الإجرامية، ويدرس تباين الجريمة ومعدلاتها، وخصائص المجرمين والضحايا آخذاً في الاعتبار دائما البعد المكاني.

يتبين لنا أنه لا يوجد اتفاق حول تعريف جغرافية الجريمة، ولكن معظم التعريفات التي تناولها العلماء كانت تركز على البعد المكاني في محاولة لتعريفها.

التطور التاريخي لجغرافية الجريمة:

بدأ الاهتمام بدراسة الجريمة من قبل علماء الاجتماع ثم علماء الجغرافيا في وقت مبكر من القرن التاسع عشر، وكان من الدراسات الأولى الرائدة في هذا المجال ما ظهر في فرنسا ،حيث أجرى "جيري" الذي كان مديراً لإدارة شئون الجريمة بوزارة العدل الفرنسية في الفترة من ١٨٢١-١٨٣٥، دراسة قسم فيها فرنسا إلى خمسة أقاليم متميزة في مجال الجريمة وقد درس الجريمة في فرنسا خلال الفترة ١٨٢٥-١٨٣٠، وصنفها إلى جرائم ضد النفس وأخرى ضد الممتلكات ، وتضمنت دراسته عدد من الجداول والخرائط تناولت الموقع الجغرافي وأعمار مرتكبي الجرائم.

وبعد ذلك التاريخ زاد الاهتمام بجغرافية الجريمة وتوالت الدراسات في مختلف دول العالم وخاصة الدول الغربية ، وظهرت في عام ١٩٦٧ في الولايات المتحدة الأمريكية دراسة لعدد من التجمعات المبعثرة لمرتكبي الجرائم في مدن الصفيح، وفي دراسة أجراها هربرت عام ١٩٧٦ لاحظ أن بعض مناطق مدينة كاردف في ويلز تسهم في نسبة المجرمين صغار السن بشكل غير متناسب ولذا درست كافة الجوانب البيئية وأيضا ما يتفق مع المنهج الجغرافي الحديث من حيث التركيز على القيم والاتجاهات في هذه المناطق .

ولقد دأب الباحثون خلال دراستهم عن الجريمة محاولة البحث عن علاقة بين الجريمة وعناصر البيئة الطبيعية وشملت هذه العناصر البيئية

والتضاريس والموقع والمناخ وحظي هذا الأخير بالكم الأكبر في أدبيات علم الجريمة التي سارت في هذا الاتجاه .

لذلك يتعامل علم الجغرافيا مع الجريمة على أساس أنها ظاهره بشرية تحدث في كل مكان ، لذا فانه يقوم بتوزيع هذه الظاهرة ، ثم يحاول البحث عن الأسباب التي أدت إلى هذا التوزيع وتقسيمها وتوزيعها على الخرائط وتتبع أصولها مع بعضها البعض .

والحقيقة أن الجريمة وإن كانت مشكلة وظاهرة عالمية إلا أنها لم تحظ بالدراسة والاهتمام إلا في عهد قريب، ومن الجدير بالذكر هنا القول أن "عبد الجليل" هو من أول الدارسين لجغرافية الجريمة في العالم العربي حيث كانت أولى الدراسات له عن الرحلة إلى الجريمة من وجهة النظر الجغرافية في مصر عام ١٩٨٢ وبعدها توالت دراساته حتى أصبحت مرجعاً هاماً لكل الدارسين في جغرافية الجريمة، كما كان لدراسة جغرافية الجريمة في الدول الخليجية نصيب كبير حيث تناولها العديد من الدارسين .

طرق البحث في جغرافية الجريمة:

تطورت الدراسة في جغرافية الجريمة مع تطور العلوم الأخرى وتطورت مناهجها تبعا لذلك ويمكن أن نميز بعض المناهج المستخدمة في دراسة جغرافية الجريمة وذلك على النحو التالي:

- **المدخل الكارتوجرافي**

ويعتمد هذا المنهج على الاعتماد على الخرائط بدرجة كبيرة في توزيع الجريمة زمانياً ومكانياً وتمثيلها على الخرائط بأشكال مختلفة ومقاييس رسم متعددة .

- **المدرسة الايكولوجية**

لقد انصب اهتمام هذه المدرسة على دراسة النمط التوزيعي للجريمة داخل المدن والمناطق الحضرية، وربطها بالخصائص الاجتماعية والاقتصادية والسكانية، حيث يتجلى الإسهام العلمي للجغرافية الاجتماعية في محاولة معالجة المشكلات في المجتمع كالجريمة.

- **التحليل الكمي**

وذلك باستخدام الطرق الإحصائية في دراسة الجريمة بعد الدراسة الوصفية المستفيضة من أجل إظهار مستويات الجريمة وتوزيعها والعلاقات بينها وبين العوامل الأخرى.

- **المدرسة البيئية**

وقد اهتمت هذه المدرسة بمكان وقوع الجريمة وزمانها وبالخصائص الشكلية والاجتماعية لمكان وقوع الجريمة وبحركة الجاني إلى مكان الجريمة، ولكنها تركز على الجريمة أكثر من تركيزها على الجاني وتتداخل أعمال المدرسة الايكولوجية والبيئية بحيث يصعب في كثير من الأحيان الفصل بينهما، وقد توصل العلماء في بحوثهم في هذا المجال إلى أن هناك عوامل عديدة لها دور في إحداث السلوك الإجرامي سوف نتطرق في هذا المجال إلى ثلاثة من هذه العوامل:

١. **دور التربية والتعليم في تقويم السلوك الإجرامي:** لا تنحصر الجرائم التي يعاقب عليها قانون العقوبات بالأفراد الذين تكون مستوياتهم الثقافية والعلمية متدنية ومنخفضة بل تتجاوز هؤلاء إلى المثقفين والمؤهلين ثقافياً وعلمياً، والجرائم التي يرتكبها المعنيون والمثقفون تسمى بجرائم (ذوي الياقات البيض) التي لا تظهر في كل مكان، حيث تعتبر من أشد الجرائم وأخطرها وتعتبر اخطر من الجرائم الاعتيادية، التي يعاقب عليها القانون لأنها ترتكب بطريقة ذكية ومدروسة وتجلب الضرر لعدد كبير من المواطنين وتعرض سلامة وامن المجتمع للخطر وتزعزع ثقة المواطنين بأصحاب الوظائف والمهن.

٢. **دور العوامل الاقتصادية في السلوك الإجرامي :** تعتبر العوامل الاقتصادية من أهم العوامل المسؤولة عن السلوك الإجرامي في المجتمع ذلك ان ظاهرة الجريمة لا يمكن فصلها بأي حال من الأحوال عن الظروف الاقتصادية التي يمر بها المجتمع فالجرائم ما هي إلا ردود فعل للأوضاع الاقتصادية الصعبة التي يعيشها الأفراد والجماعات، وكما أن دور الجريمة تزداد في فترات الهبوط والكساد الاقتصادي وفي فترات التحولات الاقتصادية السريعة التي يشهدها المجتمع.

٣. **دور التحضر والتصنيع في السلوك الإجرامي :** حيث تكثر الجرائم في البيئات الحضرية والصناعية وتقل أو تنعدم في البيئات الريفية والقروية، نظرا لتعقد الحياة في المجتمع الحضري والصناعي وبساطتها في المجتمع الريفي والقروي، لهذا يعتقد الإجرام بأن الوسط الاجتماعي المعقد والمركب كالوسط الصناعي مثلا الذي يعتبر سببا من أسباب الجريمة والجنوح، بعد ذلك ظهرت العديد متن النظريات والمذاهب التي فسرت السلوك الإجرامي تفسيرا تقليدا وواقعيا وعلميا فمن هذه المذاهب التي فسرت السلوك الإجرامي:

١. **المذهب التقليدي:** حيث كان شائعاً بين المعنيين بالعلوم الجنائية ابتداء من القرن الثامن عشر وكان مؤيديه متأثرين بمذهب الفلاسفة الروحانيون بصوره وتعاليمه وقد تأثروا أكثر بالفيلسوف الفرنسي (أوكست كونت) وكما أننا في صدد الجريمة ومرتكبيها فالقيام بالفعل الغير قانوني وغير سليم يعني ارتكاب جريمة والعمل الصواب هو السلوك الطبيعي والابتعاد عن الأفعال الإجرامية .

٢. **المذهب الوضعي أو الواقعي:** حيث كانت ميول الوضعيون تتجه إلى التركيز على خصائص السلوك الإجرامي نفسه من النظر إلى صفة القانون الجنائي فقد وجدوا انه من الصعب الوصول إلى عمق السلوك الإجرامي من الناحية القانونية، فالقانون يصف أنواع من السلوك الإجرامي بصورة تكتيكية حققته من دون الاهتمام بالأسباب التي أدت إلى هذا السلوك، فالعالم (مانهايم) ارتأى إلى وجوب دراسة كل سلوك غير اجتماعي سواء كان محرما قانونيا أو غير محرم وذلك بحسب رأي العالم (سندرلاند) الذي قال بان السلوك الإجرامي فعل مضر بالهيئة الاجتماعية ومن هنا كان يسعى إلى إدانة ذوي الياقات البيض في بعض أنماطهم السلوكية أما العالم (سيلين) فقد وصف الجريمة بأنها سلوك مخالف للمعايير الجماعية، فالجريمة في نظر الوضعيون هي ظاهرة اجتماعية كيفية الظواهر التي تسير عليها ظواهر الحياة المختلفة التي ترجع إلى عوامل مختلفة اجتماعية وطبيعية وسياسية وغيرها من العوامل.

٣. **القيم الاجتماعية :** عبارة عن مجموعة من الأفكار تكون فيما بينها جهازا شبه مقنن، يستخدمه الإنسان في قياس وتقدير المواقف الاجتماعية وتمثل القيم الاجتماعية ركنا أساسيا في تكوين العلاقات البشرية إذ أن القيمة هي التي تنتج السلوك الاجتماعي.

٤. **الضبط الاجتماعي :** يعد موضوع الضبط الاجتماعي من بين الميادين المختلفة التي تناولها علماء الاجتماع عندما تعرضوا إلى طبيعة وأشكال الظواهر وأنماط الأفعال والسلوك والضروب الاجتماعية الأخرى التي يمكن إخضاعها للبحث والدراسة تحت هذا الميدان المعرفي والعلمي .

الأبعاد المكانية لمجالات الجريمة [١] :

أ - البعد المكاني للمجال القانوني

الجغرافي ليس معني بالقوانين بحد ذاتها، بل بالتباين المكاني الناجم عن تطبيقها وما تسببه من تباين بين المجتمعات المحلية، وتباينات في درجة استقرار كل منها و توفير مستلزمات الحياة الضرورية لها، والمنهج التطبيقي في الجغرافيا معني بهذا الجانب بشكل خاص.

ولما كانت الشرطة هي رأس الحربة في تطبيق القوانين و حفظ الأمن، لذا أصبح عملها و تقييم أدائها من صلب الموضوعات التي يهتم بها الجغرافي، فمناطق عمل وحدات الشرطة، (سواء أكانت محافظات، نواحي، مدن، أحياء سكنية)، متباينة في العديد من المتغيرات، مثل : المساحة، حجم السكان و تركيبتهم العمرية و المهنية، تكرار حدوث الجريمة، حجم قوة الشرطة، إمكاناتها البشرية والآلية، لذا فان تطبيق القوانين و حفظ الأمن، سيتباين طبقا لقدرة قوة الشرطة في السيطرة على الرقعة الجغرافية المسؤولة عنها، لذا توفرت فرصة لاعتماد المنهج التطبيقي في الجغرافيا لتحليل الوضع الأمني من خلال تقييم أداء مديريات الشرطة، وتقييم الوضع الأمني على مستوى البلد، الإقليم، المحافظة، المدينة .

ب-البعد المكاني للتركيب الاجتماعي – الاقتصادي

يرى علماء الاجتماع و جغرافيو المدن أن المجتمعات البشرية عندما تكبر و يزداد عدد أفرادها تميل طبيعيا إلي التكتل في مجاميع صغيرة على أساس المهنة أو الطبقة الاجتماعية، وتميل المجموعة أو الفئة إلي السكن مع بعض، و السبب وراء ذلك منافسة المجاميع لبعضها و حاجة كل منها إلي الحماية و الدعم الذاتي من المجموعة نفسها، يعني هذا أن الفرد يختار طواعية، وينتقي المجموعة التي يحس بالانتماء إليها، بعبارة أخرى فقد أصبحت المدينة مكونة من مجموعة من المناطق المتميزة عن بعضها بتركيبة سكانها، و بنائها العمراني و البيئي، وهذه الأجزاء مع بعض تشكل التركيب الاجتماعي الاقتصادي المكاني للمدينة حيث ترتبط الجريمة في أذهان الناس بأماكن معينة فيها، وهذا الارتباط مقترن بالخارطة الذهنية التي يمتلكها الأفراد عن مناطق المدينة و طبيعة ساكنيها، إنها نتاج الخبرة الذاتية و المكتسبة لمناطق المدينة .

---

(١) مضر خليل العمر "الأبعاد المكانية للجريمة "، مجلة أبحاث جغرافية، جامعة الكوفة، ٢٠٠٢.

ج- البعد المكاني للمجال الإجرائي

يتمثل المجال الإجرائي للجريمة بثلاث جوانب، الأول : النمط المكاني - الزمني الذي يشكله حدوث الجريمة، الثاني : المجرم و رحلته لتنفيذ مآربه و مخططاته (مسار الرحلة بين المنشأ و المقصد، مناطق التصدير و مناطق الجذب)، والثالث : يخص دوريات الشرطة و المواقع المناسبة للسيطرة الأمنية .

١- النمط المكاني - الزمني للجريمة

الفرق بين التوزيع المكاني أو الزمني و النمط، أن الأول متغير و الثاني اكثر استقرارا، أنه ليس ثابت، ولكن حركته أبطأ بكثير من التبدلات التي قد تحدث في التوزيع الجغرافي، فالجريمة عندما تحدث بتكرارات متقاربة في الأماكن عندها تشكل نمطا، و دراسة التوزيع الجغرافي للجريمة في منطقة معينة و خلال فترة زمنية غير قصيرة نسبيا تساعد على تحديد الأنماط المكانية و الزمنية واتجاه الجريمة نحو الزيادة أو النقصان في تلك المنطقة، و كلا النمطين يساعدان في تفسير الجريمة على ضوء المعلومات عن البيئة الاجتماعية و الطبيعية و السياسية في منطقة الدراسة وما يجاورها، إضافة إلي ذلك، إمكانية حساب احتمالية حدوث الجريمة استنادا على نمط حدوثها الزماني و المكاني و بعد تحديد العوامل المحلية المؤثرة عليها .

بزيادة درجة التباين المكاني لحدوث الجريمة تأشر وجود بؤر تتركز فيها حالات حدوثها في أماكن معينة دون سواها، في وقت يمثل التوزيع المتقارب للجريمة على سيادة الفوضى و الاضطراب، أما التباين الزمني الكبير فيعني أن العوامل المسببة للجريمة طارئة، يعاكسه تقارب حدوث الجريمة من معدلها زمنيا الذي يدلل على وجود عوامل و ظروف محلية تساعد على استقرار تكرار حدوث الجريمة .

ويمكن اعتماد هذه الطريقة في تحديد درجة توطن أنواع معينة من الجرائم، وذلك بقياس نسبة التباين الزمني لمجموع الجرائم إلي نظيره لجريمة محددة، فحيثما تكون درجة تباين مجموع الجرائم في المنطقة أكبر من تباين جريمة محددة في المنطقة ذاتها و خلال المدة الزمنية نفسها دل هذا على توطن هذه الجريمة وخضوعها إلي ظروف محلية تساعد على تكرار حدوثها بنسق قريب من معدلها .

٢- الرحلة لتنفيذ الجريمة

رجال حفظ الآمن مغرقون بالواجبات اليومية و التفاصيل الجزئية لعملهم، و لا تتسنى نظرة شاملة ثاقبة إلا للقلة منهم تعينهم في صياغة تفسير علمي للجريمة في مناطق عملهم . المطلوب منهم متابعة الجريمة المفردة وكشفها، وقد لا يسألون عن الصورة التراكمية للوضع الأمني في مناطق عملهم، فالواجب محصور بالتنفيذ في الميدان، و رجال الإحصاء في مديريات الشرطة واجبهم تنضيد المعلومات في جداول وليس المطلوب منهم تحليلها واستجلاء ما تحتويه من معاني و علاقات و مؤشرات، وهذه ثغرة كبيرة من الضروري ملئها من خلال تكليف رجال شرطة ذوي دراية وخبرة أكاديمية، أو أكاديميين يهمهم آمن المجتمع، و تطوير معرفتهم النظرية بخبرة ميدانية تطبيقية .

لقد درست الجريمة في العديد من المدن و حدد على الخرائط المناطق التي تأوي المجرمين و المشبوهين، و تحدد مناطق الجريمة حسب مسقط رأس المتهم، وحسب مكان سكنه، حسب مكان حدوث الجريمة و خرج بنمط مكاني واضح، و في الوقت عينه يتعاظم الإحساس بالمسؤولية الاجتماعية بين مختلف الفئات الاجتماعية، وعندها يسود الأمان و يتعزز الإحساس به لأنه أصبح مسؤولية اجتماعية عامة .

٣- التوزيع الأمثل لمراكز الشرطة و دورياتها .

الشرطة مؤسسة تقدم خدمات مجتمعية لا يمكن الاستغناء عنها، فمجرد تواجدها في الرقعة الجغرافية يقلل من احتمالات حدوث الجريمة، لذا من الضروري أن يكون انتشار قوتها و وتواجدها بشكل يؤدي إلي هذه النتيجة وعلى أفضل صورة، انتشار و تواجد يتناسب مع حاجة كل منطقة وحسب جدول زمني، فمعرفة الواقع الجغرافي الطبيعي و البشري لمنطقة عمل وحدات الشرطة لا غنى لها عنه عند تحديد مواقع تواجدها الثابتة والمتحركة، وعند تقرير خطط حركتها وإجراءاتها المختلفة .

د - البعد المكاني للمجال الديموغرافي ،

ويقصد به درجة يتباين التوزيع الجغرافي للسكان حسب التركيب العمري،والذي يشكل البعد الديموغرافي أحد أركان هذا التركيب، فهو يتباين مكانيا بشكل كبير لا يمكن ملاحظته إلا من خلال خرائط توزيع السكان حسب الفئات العمرية و نسبة النوع . وفي الدول الغربية، وفي المدن الكبرى على وجه الخصوص، لوحظ نمط مكاني للسكن يرتبط بدورة حياة الأسرة، فالعزاب يسكنون قريبا من مركز المدينة .

أشارت الكثير من الدراسات المعنية بالجريمة إلي أن المسافة التي يقطعها الجاني تختلف حسب الفئة العمرية، فالمراهقون و الشباب تكون جنحتم قريبة من السكن في الغالب، ويركزون على ما سهل حمله و غلى ثمنه، يمكن تحديد نوعية الجريمة، و الجاني و المجني عليه من خلال معرفة التركيب العمري و النوعي للساكنين، فالجرائم التي تحدث في الأماكن التي يكثر فيها الأطفال هي ليست تلك التي تحدث حيث يكثر المسنون، وهي ليست التي تنتشر في المناطق التي تسود فيها فئة الشباب، أن معرفة التركيب العمري و النوعي و تنظيمهما المكاني يساعد في اتخاذ القرارات الخاصة بتقديم الخدمات المجتمعية، بما فيها خدمات الطوارئ و الجانب الأمني .

هـ البعد المكاني لمسرح الجريمة

يقوم الجاني، في العادة، بجمع المعلومات و مراقبة الضحية ومعرفة تفاصيل عنها وعن نمط سلوكها وتحركها، كذلك يدرس بعناية طبيعة المكان الذي يسهل عليه قيامه بجرمه فيه، وهذا المكان ليس فقط الموضع (النقطة التي تحدث فيها الجريمة)، بل الموقع من حيث البيئة المحيطة به، أنه يدرس بعناية المجني عليه ويتفحص موضع و موقع الجريمة، أنه يختار المكان و الزمان، بعد أن اختار الضحية، وقد أكدت الدراسات وجود أماكن واهنة يمكن أن يستغلها ضعاف النفوس للقيام بأعمالهم الدنيئة .

رابعاً : جغرافية الانتخابات Electoral Geography

تدرس جغرافية الانتخابات النشاط الانتخابى داخل الدولة عن طريق تحليل الدوائر الانتخابية، التعرف على التباين المكانى فى التصويت و التأثيرات الجغرافية التى نتج عنها هذا التباين، دراسة الحملات الانتخابية للمرشحين والبعد الجغرافى لها، و دراسة السلوك التصويتى للأفراد و الجماعات و ذلك بالتعرف على العوامل الاقتصادية والاجتماعية و التاريخية و الثقافية و غيرها من الأمور التى تشكل الرأى العام للناخبين.

١- تعريف جغرافية الانتخابات:

تعد جغرافية الانتخابات أحد نتائج الاتجاهات المعاصرة فى الجغرافيا السياسية، و كان من أهم هذه الفروع، كانت النشأة الأولي لجغرافية الانتخابات علي يد الجغرافي الفرنسي "أندريه سيجفريد" "Andre Siegfreid" حيث كانت الدراسة التي نشرها سنة ١٩١٣ والتي تناولت الانتخابات في غربي فرنسا تحت حكم الجمهورية الفرنسية الثالثة، وتناول فيها العلاقة بين الانتخابات والجغرافيا والعوامل الاجتماعية

والاقتصادية، هي أول دراسة جغرافية في هذا المجال، ولهذا فان "سيجفرد" ينظر له بوصفه أبو جغرافيا الانتخابات، هذا وقد كانت لإسهامات مؤسس المدرسة الثقافية - الإقليمية الأمريكية " كارل ساور" إسهاماته في مجال جغرافية الانتخابات، ولعل هذا يتضح من خلال الحوار الأمريكي حول تحديد دوائر الكونجرس سنة ١٩١٨ .

كما تعد الدراسة التي قام بها "كريبيل" "Krehbiel" سنة ١٩١٦ والتي تناولت " التأثيرات الجغرافية علي الانتخابات البريطانية " من الدراسات الرائدة التي اعتمدت علي الخلفية الجغرافية في تحليل نتائج الانتخابات وتفسيرها طبقا للبيئة الجغرافية، وخاصة أثر الظروف الطبيعية، والتي كانت تنال اهتماماً خاصاً في الجغرافيا بشكل عام في تلك الفترة .

وقد كانت " لسيجفريد" أيضا دراسة أخري سنة ١٩٤٩ تعد من العلامات البارزة في جغرافية الانتخابات لمقاطعة اردیش علي الضفة الغربية لنهر الرون، هذا ويمكن القول أنه خلال الفترة من ١٨٧١ إلي ١٩٤٧ كان لـ "سيجفريد" دور كبير في تطوير أسلوب المقارنة بين خرائط نتائج الانتخابات وخرائط أخري لجوانب جغرافية متعددة، بل إن دوره لم يقتصر علي هذا بل إن العديد من الباحثين الفرنسيين، سواء منهم الجغرافيين أو بعض الاجتماعيين والباحثين في العلوم السياسية، طبقوا نفس الأسلوب الذي استخدمه .

ولعل الاهتمام بجغرافية الانتخابات زاد بشكل ملحوظ اعتبارا من الستينات من القرن الماضي، وهذا يعد رد فعل لظهور الثورة الكمية والتي كان لها اكبر الأثر علي العديد من أفرع الجغرافيا، والتي وفرت في الحقيقة أدوات جديدة تمكن الجغرافي من تحليل البيانات المكانية بشكل فعال.

ومن هذا التاريخ فان الدراسات الخاصة بجغرافية الانتخابات علي مستوي دول العالم المختلفة قد شهدت تنامياً ملحوظاً، ومن ثم فانه يمكن القول أن جغرافية الناخبين والبيانات الرقمية الناتجة عن التصويت في الانتخابات، قد أدت إلي ظهور فرع حديث وجذاب للجغرافيا السياسية يعتمد علي التحليل الجغرافي للتصويت ونتائج الانتخابات .

كما ظهرت دراسات أخري تجاوزت دراسة الانتخابات وتأثيراتها علي مستوي الدول، إلي دراسة مجتمعات انتخابية عالمية، مثل الدراسة التي تناولت دراسة المجتمعات الانتخابية في الجمعية العامة للأمم المتحدة (UNGA) وخرجت الدراسة بخريطة توضح المجموعات الانتخابية في

الأمم المتحدة، والتي تعد انعكاسا كبيرا لعدد من الظروف الاقتصادية والاجتماعية لهذه الدول .

٢- نشأة جغرافية الانتخابات و تطورها :

ظهرت جغرافية الانتخابات كموضوع فى إطار الجغرافيا السياسية فى العقد الثانى من القرن العشرين و تزامن ذلك مع ظهور الجغرافيا السياسية كونها علما مستقلا ذا منهج محدد و منظم فى أواخر القرن التاسع عشر و بداية القرن العشرين حيث نشر عالم الجغرافيا البشرية الألمانى فريدريك راتزل " F . Ratzel " كتابه الشهير تحت عنوان الجغرافيا السياسية علم ١٨٩٧ م .

- أول دراسة فى مجال جغرافية الانتخابات كانت عام ١٩١٣ عندما أجرى سيجفريد بحث عن الانتخابات فى أقليم " أردش Ardeche " بغرب فرنسا و علاقتها بالظروف الجغرافية و الاقتصادية و الاجتماعية .
- و فى عام ١٩١٦ قدم Krehbiel دراسة عن دلالة المؤثرات الجغرافية فى تحليل النتائج البرلمانية البريطانية بين ١٨٨٥ – ١٩١٠ و اهتمت الدراسة بدراسة العلاقات المتبادلة بين نتائج الانتخابات و الاحصاءات المهنية
- فى عام ١٩١٨ قام Carl Sauer بدراسة تقسيم الدوائر الانتخابية للكونجرس بهدف إظهار الجريماندرية Gerrymander · . و حدد العوامل الطبيعية المؤثرة على التقسيم بضمه عوامل و هى : الموقع - طبوغرافية سطح الأرض – أنواع التربة - الصرف – مصادر المعادن، و كلها عوامل تميز الدوائر الانتخابية .
- و فى عام ١٩٣٢ تم نشر سلسلة من الخرائط تبين انتخابات رئاسة الجمهورية فى الولايات المتحدة الأمريكية و الطريقة التى صوت بها أعضاء المقاطعة و أظهرت هذه الخرائط الفروق الإقليمية التى لا يستطيع المعلقون السياسيون إدراكها و ذلك من خلال أطلس الجغرافيا التاريخية للولايات المتحدة .
- و فى عام ١٩٤٩ درس سيجفريد التطور التاريخي للانتخابات فى الفترة ١٨٧١ – ١٩٤٠ فى منطقة تقع على الضفة الغربية لنهر الرون، و

رسم مجموعة من الخرائط توضح نتائج الانتخابات و قارن بينها و بين المظاهر الجغرافية و الاقتصادية و الاجتماعية .

- و توالت الدراسات بعد الحرب العالمية الثانية و كانت أغلبها على أيدى جغرافيين فرنسيين و أمريكيين ففى عام ١٩٥٩ قدم بريسكوت Prescott دراسة فى وظيفة و طريقة جغرافية الانتخابات و فيها اقترح أن تكون الدراسات الانتخابية نقطة البداية للبحث العلمى فى الجغرافيا السياسية عن طريق إيجاد معيار للتقسيم الإقليمي للدولة بالإضافة إلى ضرورة أن يكون النظام الانتخابى خاليا من الانحياز إلى طرف دون الآخر، و إن وجد هذا الانحياز فلن تكون هناك فائدة تجرى من الاحصائيات الانتخابية .
- و فى السبعينات من القرن العشرين ظهرت العديد من الدراسات كما فى ألمانيا و الهند و اليابان و انجلترا و دول ما بعد الشيوعية و هولندا و فى أواخر السبعينات اهتم الجغرافيين بدراسة الحملات الانتخابية للمرشحين .
- زاد الاهتمام بدراسة جغرافية الانتخابات فى دول العالم المتقدم لأنها تأخذ بنظام الديموقراطية الليبرالية .
- وعقب انتهاء الحرب الباردة أكتسب موضوع الانتخابات بعدا جديدا حيث أصبحت الديموقراطية هدفا عالميا تطمح إليه كافة الشعوب، خاصة البلدان التى كانت تحت وطأة أنظمة الحكم الشمولية التى كانت سائدة فى الدول التى أخذت بالنهج السوفيتي فى الحكم .
- و تتميز جغرافية الانتخابات فى الوقت الحاضر بطابع العالمية تبعا لإشاعة الديموقراطية، إلا أنها تعانى من صعوبات كثيرة فى وجه محاولات وضع أسس و قواعد هامة تنطبق على كل دول العالم نظرا لكون عملية الانتخابات عبارة عن قضية داخلية ترتبط بالظروف الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية لكل دولة، كما أن هذه الظروف عرضة للتغير المستمر، و بالتالى تتعدد و تتغير أنظمة العمليات الانتخابية .

٣- أهمية جغرافية الانتخابات

- تُعَدُّ جغرافية الانتخابات من أهم فروع جغرافية السياسة لأنها تفسر السلوك الانتخابي من جانب، ومن جانب آخر إن أغلب دول العالم الثالث تمتلك معظم مقومات قوة الدولة السياسية أو بإمكانها الحصول

obeikandl.com

عليها، وقسم منها يملك جميع عناصر القوة الجغرافية الطبيعية والبشرية والاقتصادية ولكن مشكلتها هي في نظام الحكم والكيفية التي يتم بها الوصول إلى السلطة، وعدم تمثيل هذه السلطة لإرادة الشعب مما يجعل وجود هوة كبيرة بين السياسة التي تنتهجها السلطات وبين ما تطمح إليه الشعوب، وهذا ما ينعكس سلبا على سياستها تجاه القضايا الداخلية والخارجية والتي أصبحت سببا مهما في تخلفها وعدم سيرها في ركب الحضارة والتطور العالمي .

- الديمقراطية هي الانتخابات، وهذه تحتاج إلى مجتمع يمتلك الأرضية المناسبة والوعي السياسي والثقافة الانتخابية، وهذه من الأهداف التي تعمل على إرساءها جغرافية الانتخابات، وحتى لا يسمح للسلطات الحاكمة بالعودة إلى الدكتاتورية المنظمة عن طريق الانتخابات الغير نزيهة من خلال استغلال توزيع الدوائر الانتخابية بالصورة التي تتلاءم ومصلحة الحزب الحاكم، فلهذا على جغرافية الانتخابات أن تأخذ دورها في رسم الدوائر الانتخابية وتوزيعها، و لأن الديمقراطية هي أحد المحاور المهمة والمؤثرة في قوة الدولة لذلك تهتم بها جغرافية الانتخابات .
- وتعد الانتخابات الأداة التي توفر الفرصة التطبيقية في الاختيار الإنساني لمن يقوم بإدارة ومسؤولية وصناعة القرارات المتعلقة في تقرير المستقبل السياسي للبلد، من خلال تشريع القوانين الملائمة في تنظيم حياة الإنسان وضمان حقوقه، وبهذا تعمل جغرافية الانتخابات على إرساء الأسس اللازمة لكفالة عنصر الشرعية للقوة السياسية .
- وتوجد ثلاث عناصر رئيسة تعتمدها جغرافية السياسة والتي يمكن من خلالها تقييم وزن الدولة السياسي وهي (الأرض، السكان، النظام السياسي)، وأن إتحاد العناصر الثلاثة وقوة العلاقة فيما بينها يعطي للدولة وزن أكبر، ويبقى شكل وطبيعة النظام السياسي هو باكورة العلاقة بين هذه العناصر الثلاث، وأن السلطات المنتخبة الموضوعة تحت الرقابة المنظمة لجميع أفراد المجتمع تؤدي إلى منح جميع قوى البلاد الحية حقها في الإعراب عن رأيها وفي امتداد نفوذها، لأن حق الاختيار حق إنساني مشروع يرتبط بنوعية حياة الإنسان، وجغرافية الانتخابات هي الفرصة الملائمة في تحقيق حق الاختيار والمساهمة في بناء قوة الدولة من الداخل .

٤- مراحل تطور جغرافية الانتخابات

خلال مراحل تطورها مرت جغرافية الانتخابات بمرحلتين رئيستين هما :

- **أولاً :** مرحلة ما قبل الستينات من القرن الماضي عندما كانت الدراسات لجغرافية الانتخابات ضمن المنهج الذي وضعه سيجفرد عام ١٩١٣ وهو التحليل على أساس الخرائط الانتخابية ومقارنتها عندما درس التصويت في اردیش بفرنسا، وقد اتهم في ذلك الوقت بالحتمية لأنه كان يفسر الظواهر الاجتماعية بوَصفها إحدى النتائج العامة للبيئة الطبيعية، وتتلخص دراسته في أن خريطة الانتخابات هي انعكاس للمواقف السياسية التي تشكلت نتيجة لاختلاف البيئات الاجتماعية والاقتصادية و تباين الأنشطة الإنتاجية سواء كانت أنشطة زراعية أو أنشطة صناعية أولية وهذه ناتجة من جيولوجية المنطقة واختلاف ارتفاع سطح الأرض.
- **ثانياً :** مرحلة ما بعد الستينات أي بظهور ما يعرف (بالثورة الكمية) في مجال الجغرافية فأخذت الدراسات الجغرافية عموما تنحى منحى آخر وزاد الاهتمام بجغرافية الانتخابات، مستفيدة في دراستها للسلوك الانتخابي من التقدم الحاصل للاستخدامات الكمية والمصاحبة لتقنيات التحليل الكمي لعمليات الانتشار والتوزيع المكاني للظواهر الجغرافية المختلفة، وأن أساس الدراسات الكمية لجغرافية الانتخابات يعتمد على طبيعة العملية الانتخابية والمعلومات المتاحة مثل عدد السكان الذين يحق لهم التصويت وعدد الدوائر الانتخابية ونسبة الأصوات التي حصل عليها المرشح في هذه المراكز.

٥- مجالات دراسة جغرافية الانتخابات:

يمكن تحديد ميادين دراسة جغرافية الانتخابات فى الآتى :

- التحليلات الجغرافية للدوائر الانتخابية - التباين المكانى للتصويت و أسبابه و تغيره - النظام الانتخابى و مغزاه الجغرافى.
- البيئة الجغرافية و الاقتصادية و السياسية و الاجتماعية للدوائر الانتخابية و تأثيرها على السلوك الانتخابى .
- البرامج الانتخابية للأحزاب و القوى السياسية المشتركة فى المنافسة ليستدل منها على الاعتبارات الاقتصادية و الاجتماعية التى أثرت على الأفراد عند اتخاذ قرارات التصويت.
- الخصائص الديموجرافية و السياسية للناخبين و المرشحين، طريقة توزيع المقاعد الممثلة للدوائر الانتخابية .
- الدعاية و مدى تأثيرها بالبيئة المحلية، و آثرها فى خلق توجهات معينة لدى الناخبين.

- البيئة الجغرافية و الاقتصادية و السياسية و الاجتماعية للدوائر الانتخابية و تأثيرها على السلوك الانتخابى- تخطيط الحملات الانتخابية للمرشحين .
- السلوك التصويتى للفرد و الجماعة بهدف الوقوف على العوامل الجغرافية المكانية التى تؤثر على السلوك التصويتى .
- هناك موضوعات آخرى جذبت اهتمام الجغرافيين المهتمين بالانتخابات فى السنوات الأخيرة كدراسة الأحزاب السياسية و أقاليم الدعم الجغرافى لها، و أشكال التصويت فى المجالس التشريعية، و دور الأيدلوجيات فى توجيه السلوك الانتخابى للسكان .
- هذا وتهتم الجغرافيا الكمية للانتخابات بثلاثية أساسية حددها "ماكفيل" سنة ١٩٧١، واستخدمها "بستيد" سنة ١٩٧٥ "وتيلور وجونستون" سنة ١٩٧٩ وتشتمل هذه الثلاثية علي المكونات التالية : جغرافية التصويت - التأثيرات الجغرافية في التصويت - التحليلات الجغرافية للدوائر الانتخابية .

٦- علاقة جغرافية الانتخابات بالعلوم الأخرى:

ترتبط جغرافية الانتخابات بالعديد من العلوم الأخرى ارتباطا وثيقا بالعلوم السياسية و علم الاجتماع السياسي و علم القانون و علم النفس البيئي و الذى يهتم بدراسة العلاقة بين السلوك البشرى البيئة التى يعيش فيها و يتفاعل معها، شأنها فى ذلك شأن علم الجغرافيا الذى يتصف بالشمولية نتيجة الارتباط بالعديد من العلوم الأخرى، وبما أن السلوك الانتخابي هو أحد إفرازات العملية السياسية لذا يمكن إبراز هذه العلاقة بعاملين جغرافيين أساسيين هما :

- **العامل البشري** : يعد السكان أساس الدولة وكيانها البشري وهم الذين تقع عليهم عملية الاقتراع برمتها، وهم المستفيدون من عملية الانتخابات التي تساهم في تكوين الأنظمة السياسية وإدارة البلد وموارده، فالعامل الديموغرافي يشكل المبدأ الأهم في سير العملية الانتخابية في الدولة وعلى أساسه يتوقف حجمها ونتائجها وشكل الدولة ونظامها السياسي، ينتج ذلك من عدة أمور:

أ- **الحجم السكاني:** يعد الحجم السكاني العمود الفقري الذي تستند عليه العملية الانتخابية وبرامجها، ولا يحسب عادة الحجم هو المعيار الصحيح في الانتخاب لأن العبرة ليست بحجم المجتمع، وإنما بمدى تفاعله الحضاري الصحيح ووعيه المناسب بالانتخاب

ومدى اختياره للحياة السياسية الملائمة وبمدى تناسبه مع حجم الإنتاج القومي للدولة.

ب- **التركيب السكاني:** يقصد به دراسة الخصائص الديموغرافية الكمية للسكان والتي يتم الحصول عليها من خلال التعدادات السكانية الرسمية للدولة، ويستفاد من دراسة هذا التركيب التعرف على التراكيب السكانية، بمعنى أخر تركيب السكان على أساس النوع والجنس ومعرفة مقدار التمثيل السكاني للفئات السكانية المشاركة في الانتخابات وتحقيق مبدأ العدالة السياسية في إشراك الإناث في تحديد مستقبل الدولة السياسي من جهة، وضمان لحقوقها الاجتماعية من جهة أخرى، كما يستفاد من دراسة التركيب السكاني طبيعة التعرف على الهوية القومية للدولة لتوخي جميع الخيارات السياسية بغية تحقيق التوازن السياسي في تحديد نوع النظام الانتخابي المناسب للدولة وأبعادها الديموغرافية.

ت- **التركيب الاجتماعي والثقافي :** تتأثر الانتخابات بوصفها نشاطا بشريا بمؤثرات اجتماعية وثقافية مختلفة مرتبطة أساسا بالسكان داخل مجتمع الدولة، إذ يساهم التعليم وارتفاع المستوى الثقافي للسكان بتفهم اكبر لمجريات أهداف عملية الانتخابات، وتحقيق المشاركة الفاعلة في إنجاحها، مما ينعكس بظلاله الايجابية أو السلبية على طبيعة النتائج السياسية المترتبة على ذلك، وكذا الحال في العامل الاقتصادي للسكان .

ث- فضلاً عن **طرق النقل والمواصلات** التي توفر الاتصال اللازم بين الناخب والدائرة الانتخابية، ودور عن العوامل الدينية والتقاليد الاجتماعية والقبلية التي تؤثر إلى حدا ما في نتائج عملية التصويت.

- **العامل الطبيعي :** يتحقق أثر العوامل الطبيعية المؤثرة في سير العملية الانتخابية وبخاصة سلوك الناخبين وتحليل وربط هذا السلوك بالبيئة الجغرافية للدولة من خلال العوامل التالية :

أ - **مظاهر السطح :** تتأثر حركة السكان وسلوكهم المكاني بنوعية وطبيعة المكان ومنها درجة تضرس السطح وطبوغرافية الأرض ومقدار تفاعل الإنسان مع بيئته الطبيعية. وهنا تلعب التضاريس الدور الكبير في تحديد سهولة حركة الناخبين الى دوائرهم الانتخابية، فكلما ازداد تضرس الأرض تطلب زيادة في عدد

الدوائر الانتخابية وزيادة المشرفين عليها، فالتنظيم المكاني الدوائر الانتخابية يتوقف على طبوغرافية المكان.

ب. **المناخ وعناصره :** تؤكد حتمية البيئة الأوائل بأن المناخ هو العنصر المتحكم بسلوك الإنسان وتعدد أنشطته، وهناك علاقة وثيقة في التطابق بين الأقاليم الحضارية والمناخية في العالم، وعملية الانتخابات، كأي نشاط بشري، تتأثر بالمناخ وعناصره، فسوء الأحوال الجوية من انخفاض درجات الحرارة وتساقط الثلوج والعواصف والأعاصير وهطول الأمطار والتغير المفاجئ في الطقس له علاقة مباشر بحركة السكان وأدائهم الانتخابي، فالمناخ هو الذي يحدد الأجواء المناسبة لإجراء العملية الانتخابية في عموم البلاد ويحدد مقدار نجاحها إداريا ونفسيا.

٧- مناهج الدراسة في جغرافية الانتخابات

تغيرت مناهج البحث فى جغرافية الانتخابات لإبراز و تأكيد علاقتها الحميمة بالجغرافيا معتمدين على التفسير و التحليل و رسم الخرائط لنتائج الانتخابات و التى توضح التباين فى أنماط التصويت و يمكن حصر هذه الطرق فى منهجين هما المنهج المساحى و المنهج المكانى، تتعدد المناهج التي يمكن من خلالها البحث في مجال جغرافية الانتخابات وهمها :

١- المنهج المساحي أو التقليدي

يركز هذا المنهج على البيئة الطبيعية – الاجتماعية الكلية للمنطقة او الدائرة الانتخابية وأثرها على توجهات الناخبين وعلى أسلوب ونمط وطريقة تصويتهم، وطبقا لهذا المنهج فإن ما ولدته البيئة الاقتصادية – الاجتماعية من نماذج سلوكية لفئات أو طوائف معينة يؤثر في المواقف السياسية المختلفة لتلك الفئات، ويقسم هذا المنهج إلى قسمين :

أ- المنهج المساحي التركيبي Areal Structural Approach

تعود البدايات الأولى في تطبيق هذا المنهج إلى الجغرافي الفرنسي اندريه سيجفرد في دراسته للتصويت في اردیش بفرنسا، والذي أوضح فيها اثر البيئة الطبيعية – الاجتماعية على السلوك الانتخابي للإقليم، و وصف العوامل التي تؤدي إلى الاختلاف في التصويت وتوضيح ذلك من خلال الخرائط، والاستفادة من نتائج الانتخابات التي تتضمن عدد المسجلين وعدد المصوتين في كل دائرة انتخابية ومجموع الأصوات التي يحصل عليها كل حزب ونسبتها وعدد الأصوات الصحيحة وعدد أوراق الاقتراع الغير صالحة والاستفادة من كل ذلك في فحص وتحليل واختيار النموذج المكاني

وتركيبة خيارات التصويت، كما يهتم هذا المنهج في دراسة توزيع المقاعد البرلمانية على الدوائر الانتخابية وبيان كل حزب من هذا التوزيع، ويتم الاعتماد على الخرائط في تفسير وشرح العملية الانتخابية وعلى ضوء المساحة التي تشغلها نتائج كل حزب على هذه الخرائط .

ب- المنهج المساحي الايكولوجي :

يحاول هذا المنهج الربط بين الخصائص الاجتماعية والاقتصادية والدينية للناخبين وبين التصويت لحزب معين على ضوء المتغيرات المترابطة فيما بينها والتي تؤثر على النمط الانتخابي في مكان ما، لذا فهو يناقش خصائص الناخبين والربط المكاني بين هذه الخصائص وبين التصويت لما يرونه ممثلا لمصالحهم بشكل جيد، وقد لجأ أنصار هذا التيار إلى الجمع بين الأساليب الكارتوكرافية والإحصائية : كالارتباط والانحدار والتحليل العاملي، واعتماد المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية و السياسية لتفسير نتائج الانتخابات.

وقد وجهت انتقادات عديدة لهذا المنهج، لأن النتائج التي يتوصل لها تتم من خلال دراسة العموميات الكلية للانتخابات ولا تتم عن طريق دراسة السلوك الفردي وتحليل أثر العوامل البيئية والثقافية على التصويت، ويرى (كوكس) ضرورة إيجاد علاقة بين المحتوى المكاني والقرار الانتخابي، وأن القرارات الانتخابية للأفراد ترجع إلى المواقع التي يعيشون فيها أو الطريقة التي يحصلون من خلالها على معلوماتهم في تلك المناطق.

ب- المنهج المكانى " Spatial approach " :

اتجهت دراسة جغرافية الانتخابات بعد عام ١٩٦٠ إلى نفس الاتجاه الحديث الذى اتجهت إليه الدراسات الجغرافية بصفة عامة فقد انتقل محور التركيز من التركيز المساحى " Areal" إلى التحليل المكانى " Spatial " ومن التركيز على الخصائص الموقعية إلى الاهتمام بالموقع النسبى و التفاعل المكانى .

لذا المنهج المكانى - السلوكى يهتم بقياس التغيرات المكانية و تحليلها مثل المسافة و الرابطة و الصلة و أثر الجوار فى السلوك الانتخابى للفرد، و بناء عليه فإن ذلك المنهج يرى أن السلوك الانتخابى للفرد لا يرجع إلى التغيرات المكانية فى الوحدة المساحية فقط، و انما لوجوده فى وسط جغرافي متميز يؤدى إلى الاستجابة الانتخابية للفرد .

كلا من المنهجين المساحى و المكانى – السلوكى يهتمان بأثر التباين المكانى على السلوك التصويتى للناخب فى ضوء جغرافية المكان الذى

يعيش فى ظله أو دراسة إجماليات نتائج التصويت فى كل منطقة فى ضوء ظروفها الجغرافية .

بالإضافة للمنهجين السابقين لا يمكن الاستغناء عن المناهج الأساسية فى الجغرافيا السياسية، و التى تمكن الباحث من تفسير العديد من العناصر فى العملية الانتخابية، و منها :

- المنهج الأصولى، و الذى يبحث فى مفاهيم و أسس جغرافية الانتخابات و طرق البحث فيها و أهدافها .
- المنهج التاريخي، و الذى يوضح التطور التاريخي لظاهرة الانتخابات، و ما يتعلق بها من تقسيم الدوائر الانتخابية و النظام الانتخابى المتبع حيث أن ظاهرة الانتخابات ظاهرة مستمرة و تتغير من فترة لأخرى .
- المنهج الوظيفي، و يمكن من خلاله تحليل التقسيمات الانتخابية والقوانين التى ترتبط بالعملية الانتخابية و تحديد الاتجاهات السياسية وتحليلها فى الدولة و رصد مدى التباين الإقليمي فيها
- و بالرغم من تعدد المناهج فهذا لا يعنى تضارب، بل أن لكل منها ضرورته و أهميته، فقد لا يصلح أحدهم دون الآخر لحاجة البحث إليه .

٨- نماذج من الأنظمة الانتخابية في العالم

وبموجب الاختلاف البيئي في بنية الدولة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية تتنوع النظم الانتخابية إلى عدة أنواع منها:

١. **نظام الانتخابات المباشر وغير المباشر**: يقوم الناخبون في نظام الانتخابات المباشر باختيار نوابهم مباشرة بدون وساطة أخرى، اما الانتخاب غير المباشر فان الناخبين فيه يختارون مندوبين عنهم أي الناخب من الدرجة الثانية يقومون بالاقتراع، وبصفة عامة فأن الفقه الدستوري يرى في هذا النوع من الانتخابات وسيلة غير ديمقراطية كونه يضع عائقا أمام الناخب وأمام نائبه.
٢. **نظام الانتخاب الفردي ونظام القائمة** : وفي ظل الانتخاب الفردي تقسم الدولة إلى دوائر انتخابية صغيرة المساحة والسكان، ويقوم الناخب بموجب هذا النظام بالتصويت لمرشح واحد، ويجري في هذا النظام تمثيل هذه الدوائر بنائب واحد فقط، ويعد هذا النظام من أفضل أنواع الأنظمة لان الناخب فيه يتمكن من تحديد كفاءة نائبه، إلا أن من عيوب هذا النظام أنه يحتاج إلى استعدادات مالية وإدارية

وتنظيمية كبيرة تكلف الدولة الكثير من قدراتها، أما في نظام الانتخاب بالقائمة فتكون المنافسة على أساس القوائم الانتخابية، وعلى كل حزب منافس تقديم قائمة بأسماء مرشحيه ضمن الدوائر الانتخابية، و هذه الطريقة في نظر الكثير من المختصين لا تتسم بالحرية الانتخابية الكافية لأنها لا تعطي الصورة الواضحة للمرشحين كما تجعل الطريق أمامهم للوصول إلى سدة الحكم امراً ميسورا.

٣. **نظام الانتخاب بالأغلبية والتمثيل النسبي نظام الأغلبية :** يعني أن المرشح الذي يحصل على أصوات تفوق عدد أصوات كل من المرشحين المنافسين الآخرين في الدوائر الانتخابية يعد فائزا، وغالبا ما ينطبق هذا النوع من الأنظمة في الدول التي تجعل دوائرها الانتخابي صغيرة المساحة، كما هو الحال في بريطانيا مثلا، وكذلك يمكن تطبيقه في نظام القائمة المغلقة حيث تفوز القائمة التي تحصل على أكثرية الأصوات، ويأخذ هذا النظام الانتخابي إحدى الصورتين : الأولى هي نظام الأغلبية المطلقة، وهو ان يحصل المرشح على أغلبية أصوات الناخبين. اما الحالة الثانية فهي الأغلبية النسبية، والتي يتنافس فيها المرشحون على نصف الأصوات +١ % من أصوات المقترعين.

٤. **نظام تمثيل المصالح والحرف :** يهدف هذا النمط الى تمثيل الاتجاهات الاجتماعية للأمة، بمعنى آخر يتم تقسيم الناخبين بحسب نوع المهنة والحرفة أو العمل الذي يمارسه الناخب، وهكذا فان البرلمان الناتج عن ممارسة هذا النظام الانتخابي يضم جميع الفئات الاجتماعية، ومن مميزات هذا النظام تقليل سيطرة حزب سياسي أو مجموعة من الأحزاب على مفاصل الحياة السياسية في الدولة، وعادة ما يرتبط تنفيذ هذا النظام في الدول ذات النهج الاشتراكي كالصين والكوريتين.

٥. **النظام المختلط :** يأخذ هذا النظام بمبدأ المزج بين نظام التمثيل بالأغلبية والنظام النسبي، ويجري فيه تقسيم الدولة الى دوائر انتخابية متعددة بعضها قائم على التمثيل النسبي والبعض الآخر على التمثيل بالأغلبية غير أن هذا النظام لا يحقق العدالة بين الدوائر المختلفة كونه يحدد معيارين مختلفين ضمن الإطار الجغرافي الواحد للدولة.

٩- أنواع الأنظمة الانتخابية :

- هناك ثلاث طرق انتخابية تم اعتمادها وهي الأساس في أي ممارسة ديمقراطية وهذه النظم الانتخابية الثلاث محصورة ما بين نظام الأغلبية النسبية بشقيه البسيط والمطلق، ونظام التمثيل النسبي بشقيه الكامل والتقريبي، والنظام المختلط، ولكل نظام من هذه النظم الانتخابية ايجابيات وسلبيات يتميز بها عن الآخر، وتختار الدولة النظام الانتخابي الذي يتلاءم والمعطيات السياسية والاجتماعية التي يمتاز بها المجتمع في ضوء موازنة الأداء الايجابي والسلبي لكل نظام من هذه النظم .
- وتتعدد تصنيفات النظم الانتخابية وتختلف تبعا لتعدد واختلاف زاوية النظر في التصنيف فإذا نظرنا إلى النظم الانتخابية من ناحية توزيع المقاعد النيابية وتوزيع الأصوات على هذه المقاعد فتقسم النظم الانتخابية إلى نظم الأغلبية ونظم التمثيل النسبي .
- والنظم المختلطة، أما إذا نظرنا إليها من ناحية الترشيح فتنقسم إلى نظام الترشيح الفردي ونظام الترشيح بالقائمة، في حين إذا نظرنا إليها من ناحية طريقة تصويت الناخب واختيار مرشحه فتنقسم إلى نظام الانتخاب المباشر والانتخاب غير المباشر، وفي حالة النظر إلى النظام الانتخابي يلاحظ تمثيل الاتجاهات السياسية للناخبين فنضعه تحت تصنيف نظام المصالح والحرف بحسب الحرفة والمهنة، وفيما يلي توضيح لكل نظام من هذه النظم :

١- نظام الأغلبية والتمثيل النسبي والمختلط

أ - **نظام الأغلبية :** في ظل هذا النظام يعد المرشح الفائز هو المرشح الذي يحصل على العدد الأكبر من الأصوات، ويطبق هذا النظام في حالة التصويت الفردي وكذلك في حالة التصويت على قائمة، وغالبا ما يطبق هذا النظام في الدول التي يتم تقسيمها إلى دوائر انتخابية صغيرة المساحة يحصل فيها المرشح على الأغلبية، وليس بالضرورة أن تكون الأغلبية المطلقة كما في (المملكة المتحدة والهند) وإنما يعد المرشح فائزاً إذا نال أكبر عدد من الأصوات بصرف النظر عن نسبتها كما في فلسطين، وهكذا نجد أمامنا نوعين من الأغلبية :

- **نظام الأغلبية ذو الدور الواحد** : في ظل هذا النظام يعد المرشح فائزا إذا حصل على عدد من الأصوات تفوق أصوات أي من المرشحين الآخرين بغض النظر عن نسبتها، ويسمى هذا النوع بالأغلبية النسبية أو الأغلبية البسيطة، كما في (الولايات المتحدة).

- **نظام الأغلبية ذي الدورين**: ويعد المرشح فائزا في هذا النظام إذا حصل على أكثر من نصف الأصوات أي (الأغلبية المطلقة) أما إذا لم يحصل أي من المرشحين على أكثر من نصف الأصوات فتجري انتخابات جديدة يكون الفائز فيها الذي يحصل على أغلبية نسبية بغض النظر عن نصف الأصوات، وأخذت بهذا النظام (فرنسا وروسيا البيضاء) .

ب- **نظام التمثيل النسبي** : التمثيل النسبي هو إعطاء كل حزب أو كل تجمع يمثل رأيا أو اتجاها معينا عدد من المقاعد النيابية يتناسب مع قوته العددية، وأول ما عمل به في الدنمارك عام ١٨٥٥، ولتطبيق نظام التمثيل النسبي لابد من التصويت على أساس القائمة لعدم إمكانية تقسيم المقعد النيابي الواحد بين عدة أحزاب، وان تكون المنطقة الانتخابية واسعة لانتخاب عدة نواب منها على أن يقوم كل كيان سياسي بتقديم قائمة بأسماء مرشحيه للتصويت عليها، والتمثيل النسبي على شكلين :

- **الأول :** التمثيل النسبي الكامل وبموجبه يتم توزيع المقاعد النيابية على القوائم الانتخابية الفائزة بقدر ما تحصل عليه من أصوات بعد استخراج (الكوتا الانتخابية الوطنية) عن طريق قسمة عدد الأصوات الصحيحة في البلاد على المقاعد الوطنية .

- **ثانياً :** التمثيل النسبي المجزئ، ومن خلاله يتم تقسيم الدولة إلى دوائر انتخابية كبيرة وكل دائرة لها حصة من المقاعد تناسب حصتها من السكان، ويتم توزيع المقاعد على القوائم بعد قسمة عدد أصوات الناخبين في الدائرة على المقاعد المخصصة لها ، ومن ثم قسمة أصوات كل قائمة على ناتج القسمة (الكوتا) نحصل بعد ذلك على حصة كل قائمة من المقاعد .

ج- **النظام المختلط** : لتلافي عيوب نظام الأغلبية وعيوب نظام التمثيل النسبي والاستفادة من مزايا النظامين ، عمدت بعض القوانين الانتخابية إلى أساليب انتخابية تجمع بين النظامين السابقي الذكر، إلا أن هذه الأنظمة أحيانا تميل إلى نظام الأغلبية وتميل في بعض الأحيان إلى نظام التمثيل النسبي، وتكون متوازنة في أحيان أخرى، وفي ظل هذا النظام تقسم الدولة إلى دوائر انتخابية متعددة ويتم الاعتماد على نظام التمثيل النسبي لاختيار قسم من النواب والقسم الآخر يتم اختياره بالأغلبية .

٢- النظام الفردي ونظام القائمة

في ظل النظام الفردي عادة ما يتم تقسيم البلاد إلى دوائر انتخابية صغيرة ويكون الترشيح للانتخابات بشكل فردي أي إن الناخبين يدلون بأصواتهم لشخص واحد يمثلهم، ويختار هذا النظام لسهولته وبساطته وعادة ما يتمكن الناخب من التعرف على المرشح الكفاءة من بين المرشحين لكونه من أهل مدينته وللناخب معرفة بتاريخه، ويكون المرشح ممثلا لمن انتخبوه تمثيلا حقيقيا، أما نظام القائمة الذي يتناسب عادة مع الدوائر الكبيرة وتكون القائمة على شكلين إما قائمة مغلقة أي يقوم الناخب بالتصويت لجميع من في القائمة دفعة واحدة ولا يحق له التصويت لأشخاص من بين القائمة.

الشكل الثاني من القوائم هو نظام القوائم المفتوحة الذ ي يحق للناخب على أساسها أن يختار شخص أو مجموعة أشخاص يرغب التصويت لهم من بين أفراد القائمة، وفي ظل القائمة يكون الطريق سهلا وميسورا أمام الناخبين في دعم أحزابهم، متحررين من المؤثرات والضغوط الشخصية في حالة الترشيح الفردي، وأما المرشح يكون مهتما بالأمور العامة ولا ينحصر اهتمامه بالأمور المحلية الخاصة بدائرته فقط، لأنه يمثل حزب أو كيان سياسي معين ينتشر أنصاره في عدة دوائر انتخابية وله برنامج انتخابي سياسي عام .

٣- الانتخاب المباشر والانتخاب غير المباشر

في ظل الانتخاب المباشر يقوم الناخبون باختيار ممثليهم مباشرة، وبهذا يضمن هذا النظام حرية للناخبين في اختيار نوابهم ولكنه يتطلب درجة عالية من الوعي السياسي الذي يمكنه من حسن الاختيار، أما نظام الانتخاب غير المباشر فيكون على درجتين أو مرحلتين، في المرحلة الأولى ينتخب الأفراد مندوبين عنهم وهؤلاء المندوبين هم الذين يتولون عملية اختيار المرشحين لعضوية البرلمان في المرحلة الثانية، وفي هذا النظام مصادرة لحرية الناخب في اختيار مرشحه مباشرة .

٤- نظام المصالح والحرف

وبموجب هذا النظام يتم تصنيف الناخبين حسب الحرفة والمهنة أو المركز الاجتماعي للناخب، وينتج عن هذا النظام برلمان يضم فئات المجتمع، والملاحظ على هكذا نظام هو سعيه للتخلص من سلطة الأحزاب السياسية وهذا ما ينسجم مع سياسات الدول الاشتراكية.

oberkandl.com

أولاً : مراجع باللغة العربية

١. إبـراهيم أحمـد سـعيد " أسـس الجغرافيـة البشـرية والاقتصـادية "، منشورات جامعة حلب، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، ١٩٩٧.

٢. إبـراهيم المشـهداني " مبـادئ وأسـس الجغرافيـة الزراعيـة "، مطبعـة دار السلام، ط٢، بغداد، ١٩٧٢ .

١. إبراهيم عبيدو " الجيولوجيا الهندسية والخرائط الجيولوجية "، منشأة المعارف، الاسكندرية، ١٩٦٩.

٢. أحمد إبراهيم شلبى " تدريس الجغرافيا فى مراحل التعليم العام "، القاهرة، الدار العربية للكتاب، ١٩٩٧.

٣. أحمـد البـدوى محمـد الشـريعي، مرفـت أحمـد خـلاف " جغرافيـة الخـدمات – الأسـس النظريـة والدراسـات التطبيقيـة "، مكتبـة رشـيد، مكة المكرمة، ٢٠١١.

٤. أحمـد البـدوي محمـد الشـريعي " فـي جغرافيـة العمـران – الأسـس النظرية والدراسات التطبيقية "، مكتبة أحياء التراث الإسلامي للنشر والتوزيع والطباعة، مكة المكرمة، ٢٠٠٩.

٥. أحمد السيد الزاملي " استخدام الأرض في مدينة الهفوف في المملكة العربيـة السـعودية "، مجلـة الجمعيـة الجغرافيـة، العـدد التاسـع والعشرون، الجزء الأول، ١٩٩٧ .

٦. أحمـد حبيـب رسـول " جغرافيـة الصـناعة "، دار النهضـة العربيـة للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٨٥.

٧. أحمد حسن إبراهيم " أثر الوظيفة السياحية علي استخدام الأرض في مدينـة أبهـا " مجلـة دراسـات الخليج والجزيـرة العربيـة، العدد الثـامن والستون، يناير ١٩٩٣ .

٨. أحمـد حسـن إبـراهيم الخصـائص لمدينـة الأحمـدى "، نشـرة البحـوث الجغرافية، جامعة الكويت ،١٩٨٥

٩. أحمـد عـاطف دردير " مـوارد الثـروة المعدنيـة ذات الميـزة النسـبية وفـرص التصـدير "، مجلـة الجمعيـة الجغرافيـة المصـرية، العـدد الخامس والثلاثون، السنة الثانية والثلاثون، الجزء الأول، ٢٠٠٠ .

١٠. أحمد عبد الله بابكر " التربية البيئية فى الفكر والمنهج الجغرافي" ، حولية كلية التربية، جامعة قطر، العدد (٥)، ١٩٨٧.

١١. أحمد عبد الله بابكر " التربية البيئية فى الفكر والمنهج الجغرافي "، حولية كلية التربية، جامعة قطر، العدد (٥)، السنة الخامسة، ١٩٨٧ .
١٢. أحمد علي إسماعيل " أسس علم السكان وتطبيقاته الجغرافية "، ط ٨، دار الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة، ١٩٩٧ .
١٣. أحمد علي إسماعيل " الجغرافية العامة، موضوعات مختارة "، دار الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة، ١٩٩٦
١٤. أحمد علي إسماعيل " جغرافية المدن "، ط ٢، مكتبة سعيد رأفت، القاهرة، ١٩٨٢.
١٥. أحمد علي إسماعيل " دراسات الجريمة في جغرافية المدن "، الندوة العلمية عن جغرافية الجريمة، الجمعية الجغرافية المصرية، القاهرة، ١٩٩٥.
١٦. أحمد علي إسماعيل، وآمال إسماعيل شاور" أفريقيا المعاصرة "، دار الثقافة، القاهرة، ١٩٨٩.
١٧. أحمد فارس العيسى " الأنماط الزمنية و المكانية لجريمتي السرقة و القتل في مدينة البصرة : تحليل جغرافي "، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة البصرة، ١٩٩٦.
٣. أحمد محمد المليجي " تكنولوجيا الاستشعار عن بعد وتطبيقاته المختلفة "، مجلة القوات الجوية، دولة الإمارات العربية المتحدة، سبتمبر ١٩٩٧.
١٨. أحمد محمد عبد العال" الجغرافيا وثقافة المواطن المصرى" ، ندوة الجغرافيا فى التعليم العام، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ١،٢ أبريل ٢٠٠٢ .
١٩. أحمد محمد عبدالعال " نقاط التجديد في الفكر الجغرافي "، مجلة المجمع العلمى المصري، القاهرة، ٢٠٠٧.
٢٠. أحمد مدحت سالم " الطاقة ومصادرها "، ط١، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، ١٩٨٨.
٢١. إدريس سلطان صالح يونس " الجغرافيا والإنسان - دراسة فى تطور علم الجغرافيا وتداعياته التربوية "، قسم المناهج وطرق التدريس، كلية التربية، جامعة المنيا، ٢٠٠٦.
٢٢. إدريس سلطان صالح يونس " تطور علم الجغرافيا وتداعياته التربوية "، قسم المناهج وطرق التدريس، كلية التربية، جامعة المنيا، ٢٠٠٧.

٢٣. أشرف حسن محمد شقفة، صالح محمد محمود أبو عمرة " محافظات غزة دراسة في جغرافية الجريمة (جرائم القتل) "، منشورات الجامعة الإسلامية بغزة، ٢٠١٠.
٢٤. افراح ابراهيم شمخي الأسدي " التوزيع المكاني لاستعمالات الأرض الحضرية في مدينة المدحتية في محافظة بابل "، رسالة ماجستير غير منشور، كلية التربية، جامعة بابل، العراق، ٢٠٠٩.
٢٥. أكيرا كويانو" اختلافات الأنماط السكنية والاجتماعية في مدينة الجيزة – دراسة جغرافية باستخدام التحليل العاملي"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة الإسكندرية، ١٩٩٢ .
٤. أمل يوسف العذبي الصباح، مصطفى حنفي الشلقاني " سكان الكويت الماضي – الحاضر – المستقبل "، منشورات ذات السلاسل، الكويت، ١٩٨٦ .
٢٦. أنور بشاي " خامات مواد البناء بشبة جزيرة سيناء "، مجلة المهندسين، السنة السابعة والخمسون، العدد (٥٣٩)، فبراير ٢٠٠١ .
٢٧. برنار جراتونيه " السكن الحضري في العالم الثالث "، تعريب محمد علي بهجت الفاضلي، منشأة المعارف، الإسكندرية، ١٩٨٧ .
٢٨. بهي الدين أحمد محمود " الذهب في مصر – كشف اقتصادي جديد"، مجلة المهندسين، السنة (٥٨)، العدد (٥٥٠) يناير ٢٠٠٢ .
٢٩. بيتر تيلور، كونى فلنت، ترجمة عبد السلام رضوان و اسحاق عبيد " الجغرافية السياسية لعالمنا المعاصر "، الجزء الثانى، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، ٢٠٠٢.
٣٠. بيتر تيلور وكولن فلنت " الجغرافية السياسية لعالمنا المعاصر "، ترجمة عبد السلام رمضان، د. إسحاق عبيد، سلسلة عالم المعرفة، العدد (٢٨٣)، الجزء الثانى، الكويت، ٢٠٠٢ .
٣١. بيتر هاجيت " الجغرافيا – تركيبة جديدة "، ترجمة محمد السيد غلاب، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، ١٩٩٦.
٣٢. ت.و. فريمان " الجغرافية في مئة عام "، ترجمة الدكتور عبد العزيز طريح شرف، طبع في دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد سنة الطبع غير موجودة .
٣٣. ت.و. فريمان " قرن من التطور الجغرافي "، تعريب الدكتور شاكر خصباك، منشورات جامعة بغداد، مطبعة العاني، ١٩٧٦ .

٣٤. ثناء على أحمد عمر " الخريطة الانتخابية لمحافظة المنيا، دراسة فى الجغرافيا السياسية "، ندوة للأستاذ الدكتور سليمان حزين، قسم الجغرافيا، كلية الآداب، جامعة الإسكندرية، يوليو ٢٠٠٠.
٣٥. جاسم محمد كرم، جغرافية الانتخابات تطورها ومنهجيتها : دراسة في الجغرافية السياسية، مجلة العلوم الاجتماعية، المجلد (١٦)، العدد (٣)، الكويت ١٩٨٨ .
٣٦. جاكلين بوجي – جارنييه " دراسات في جغرافية العمران الحضري "، تقديم وتعريب محمد علي بهجت الفاضلي، توزيع دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠٠ .
٣٧. جمال الدين إبراهيم العمرجى " العولمة ومناهج الجغرافيا فى التعليم العام" ، ندوة الجغرافيا فى التعليم العام، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة ،١،٢ أبريل ٢٠٠٢.
٣٨. جمال حمدان " جغرافية المدن "، ط ٢، عالم الكتب، القاهرة، ١٩٧٧.
٣٩. جمال حمدان " شخصية مصر "، ج ٣، عالم الكتب، القاهرة، ١٩٧٧.
٤٠. جمهورية مصر العربية، المجلس الأعلى للثقافة، لجنة الجغرافيا، ندوة الجغرافيا فى التعليم العام، القاهرة، ١،٢ أبريل ٢٠٠٢.
٤١. جهاد محمد قربة " المفاهيم الأساسية للنظريات والنماذج في العلوم الجغرافية "، قسم الجغرافيا، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة أم القرى –مكة المكرّمة، ٢٠١٠.
٤٢. جودة حسنين جودة " الأراضي الجافة وشبه الجافة "، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠٢ .
٤٣. جودة حسنين جودة " معالم سطح الأرض "، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الإسكندرية، ١٩٨٢ .
٤٤. جودة حسنين جودة، فتحى محمد أبوعيانه " قواعد الجغرافية العامة الطبيعية والبشرية "، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٩.
٤٥. جودة فتحى التركماني " أصول البحث الجغرافي – النظرية والتطبيق "، الطبعة الثانية، القاهرة، ٢٠٠٩.
٤٦. جودة فتحى التركماني " الجغرافية العامة أصول ومبادئ "، كلية الآداب، جامعة القاهرة، ٢٠٠١.
٤٧. حسام الدين جاد الرب " الجغرافيا العامة "، مكتبة ومطبعة الغد، القاهرة، ٢٠٠٦.

٤٨. حسن احمد إسماعيل، حسن محمد الشيمى " المدخل في الجيولوجيا العامة "، الشهابي للطباعة والنشر، الإسكندرية، ١٩٩٥ .
٤٩. حسن الخياط " التركيب الداخلي للمدن – دراسة في بعض الأسس الجغرافية لتخطيط المدن "، مجلة الأستاذ، المجلد (١٢)، تصدرها كلية التربية، جامعة بغداد، ١٩٦٤.
٥٠. حسن إلياس محمد " عولمة الجغرافيا التربوية "، مجلة المعرفة، العدد (٧٨)، ديسمبر ٢٠٠١ .
٥١. حسن بن عايل أحمد يحي " الاتجاهات الحديثة لتطوير تعليم الجغرافيا فى مراحل التعليم العام من وجهة نظر المعلمين والمشرفين التربويين بمحافظة جدة "، مجلة البحوث النفسية والتربوية، كلية التربية، جامعة المنوفية، العدد الثاني، السنة السادسة عشر، ٢٠٠١ .
٥٢. حسن عبد القادر صالح " الجغرافيا الاقتصادية "، جامعة القدس المفتوحة، ط ١، ١٩٩٦ .
٥٣. حسن ناصف حسن " الثروة المعدنية فى محافظة أسوان – حاضرها ومستقبلها "، مشروع التخطيط الأقليمى لمحافظة أسوان، مارس ١٩٧٩ .
٥٤. خالد بن محمد العنقري" البيئة العاملية للمدينة العربية "، سلسلة رسائل جغرافية، مجلة الجمعية الجغرافية الكويتية، رقم (٦٨)، ١٩٨٤.
٥٥. خالد محمد العنقري " الصور الجوية في دراسة استعمالات الأراضي والغطاء الأرضي "، وحدة البحث والترجمة، قسم الجغرافية، جامعة الكويت، الكويت، ١٩٨٩.
٥٦. خالص الأشعب " المدينة العربية " ، مؤسسة الخليج العربي للطباعة والنشر، الكويت ، ١٩٨٢ .
٥٧. خطاب العاني " الجغرافية الاقتصادية "، منشورات جامعة بغداد، بغداد، ١٩٨١.
٥٨. خلف حسين على الدليمي " نظم المعلومات الجغرافية أسس و تطبيقات "، ط١ ، دار صفاء للنشر ، الأردن ، عمان ٢٠٠٦.
٥٩. خلف حسين علي الدليمي " الاتجاهات الحديثة في البحث العلمي الجغرافي "، دار صفاء للطباعة و النشر و التوزيع، عمان، ٢٠٠٧ .

٦٠. د.س.شاوهان، س.ك.سريفاستافا " مصادر الطاقة غير التقليدية "، ترجمة وتقديم عاطف يوسف محمود، المركز القومى للترجمة، وزارة الثقافة، القاهرة، ٢٠١٢.
٦١. د.م. سميث " جغرافية الرفاه الاجتماعي، منهج جديد في الجغرافية البشرية "، تعريب شاكر خصباك، مجلة الجمعية الجغرافية الكويتية، العدد (٢٣) ١٩٨٠.
٦٢. دولت صادق، محمد السيد غلاب، جغرافية السكن، دار البيان العربي، جدة، ١٩٨٣ .
٦٣. ديفيد هريرت " جغرافية الجريمة الحضرية "، ترجمة ليلى صالح زعزوع، بيروت، الدار العربية للعلوم، ٢٠٠١.
٦٤. ذ. رينيد كلوزييد " تطور الفكر الجغرافي"، تعريب ذ. عبد الرحمان حميدة، ط ١، دار الفكر، دمشق، ١٩٨٦ .
٦٥. راتب مزيد الغوثانى " جغرافية التذوق الجمالى "، مجلة المنهل، العدد (٥٣٨) مارس ١٩٩٧.
٦٦. راجية عابدين خير الله " مستقبل الطاقة الكهربائية في مصر حتى عام ٢٠٠٠ " برنامج تنشيط الأجهزة التخطيطية في الدول العربية مع التركيز علي الصناعة، معهد التخطيط القومي، القاهرة، مذكرة رقم ١٢، ديسمبر ١٩٧٨ .
٦٧. راجيه عابدين خيرالله " سياسات الاستخدام الأمثل لبدائل الطاقة في مصر "، معهد التخطيط القومي، مذكرة رقم (١٥٠٨)، نوفمبر ١٩٨٩ .
٦٨. رجاء دويدري " البحث العلمي، أساسياته النظرية وممارسته العملية"، ط١، دار الفكر، دمشق، ٢٠٠٠.
٥. رشود بن محمد الخريف " السكان : المفاهيم والأساليب والتطبيقات"، ط٢، دار المؤيد، الرياض، ٢٠٠٨.
٦. رشود بن محمد الخريف " تطور الخصائص التعليمية للسكان في المملكة العربية السعودية "، مجلة كلية الانسانيات والعلوم الاجتماعية، جامعة قطر، العدد (٢٤)، السنة (٢٤)، ٢٠٠١ .
٦٩. رعد عبد الحسين الغريباوي " الواقع السكني للقطاع الحضري لمحافظة القادسية وتوقعاته المستقبلية للمدة (٢٠٠٥-٢٠٢٠)"، مجلة البحوث الجغرافية ، العدد(٦) ، ٢٠٠٥
٧٠. روبنسون، هـ. "جغرافية السياحة "، ترجمة محبات أمام الشرابي، الجزء الأول، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٥.

٧١. روجر منشل، ترجمة محمد السيد غلاب " تطور الجغرافيا الحديثة "، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، ١٩٩٦.
٧٢. سامح إبراهيم عبدالوهاب " خريطة مصر الانتخابية مع التطبيق علي محافظة الجيزة "، مجلة الجمعية الجغرافية المصرية، الجزء الأول، العدد (٤٥)، ٢٠٠٥ .
٧٣. سعاد الصحن " الجغرافيا العامة "، برنامج تأهيل معلمى المرحلة الابتدائية للمستوي الجامعي، وزارة التربية والتعليم بالاشتراك مع الجامعات المصرية، القاهرة، ١٩٨٥.
٧٤. سعد جاسم محسن السعدي " وظائف استعمالات الأرض في مراكز المدن "، رسالة ماجستير غير منشورة، مقدمة إلى مركز التخطيط الحضري والإقليمي، جامعة بغداد، ١٩٩٧ .
٧٥. سعدي محمد صالح " إستراتيجية الميزان العربي للمتطلبات الحضارية وللتوجهات العدوانية المعاصرة "، مجلة العلوم الإنسانية والاقتصادية، جامعة الانبار، العدد الثاني، العراق ٢٠٠٢ .
٧٦. سعيد أحمد عبده عرفه " جغرافية الطاقة : مفهومها، ومجالها، ومناهجها " ،مجلة الجمعية الجغرافية المصرية، العدد (٣٤)، السنة (٣١)، الجزء الثاني، ١٩٩٩.
٧٧. سعيد أحمد عبده عرفه " جغرافية النقل مغزاها ومرماها "، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ٢٠١٠.
٧٨. السيد محمد محمد الزغبى " خريطة الدوائر الانتخابية فى مصر– دراسة فى الجغرافيا السياسية "، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة الإسكندرية، ٢٠٠٤.
٧٩. سيف سالم القايدي " المدخل إلى الجغرافيا الاقتصادية "، منشورات جامعة الإمارات العربية المتحدة، مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع، ٢٠٠١.
٨٠. صبري فارس الهيتى " جغرافية المدن "، ط١، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٢.
٨١. صفوت فرج " التحليل العاملي في العلوم السلوكية" ، الطبعة الثانية، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٩١.
٨٢. صفوح خير" الجغرافية، موضوعها ومناهجها وأهدافها" ، دار الفكر، دمشق، ٢٠٠٠.
٨٣. صلاح الجنايني " جغرافية الحضر – أسس وتطبيقات "، منشورات جامعة الموصل، العراق، ١٩٨٥.

٨٤. صلاح الدين بحيري " مبادئ الجغرافيا الطبيعية "، دار الفكر، دمشق، ١٩٩٦.
٨٥. صلاح الدين عبد الوهاب " السياحة الداخلية – التعريف بها وأنماط وأطر تنميتها " مجلة البحوث، وزارة السياحة، العدد الرابع، القاهرة، أكتوبر ١٩٨٦ .
٨٦. صلاح الدين علي الشامي " استخدام الأرض – دراسة جغرافية "، منشأة المعارف، الإسكندرية، ١٩٩٠.
٨٧. صلاح الدين علي الشامي" الفكر الجغرافي : سيرة ومسيرة "، منشأة المعارف، الإسكندرية، ١٩٩٩.
٨٨. صلاح حميد الجنابي " العوامل المؤثرة في التركيب الداخلي لمدينة الموصل" ، مجلة الجمعية الجغرافية العراقية ، العدد (٣٧) ، ١٩٩٨ .
٨٩. صلاح حميد الجنابي " جغرافية الحضر أسس وتطبيقات " ، مديرية دار الكتب للطباعة والنشر ، جامعة الموصل ، ١٩٨٧ .
٩٠. صلاح حميد الجنابي " مركز المدينة الاقتصادي دائرة في المركب الحضري " ، مجله الجمعية الجغرافية العراقية ، المجلد (١٦) ، ١٩٨٥ .
٩١. صلاح عبد الجابر عيسى " مناهج وأساليب البحث في الجغرافيا "، مطابع جامعة المنوفية، شبين الكوم، ٢٠١١ .
٩٢. صلاح فؤاد محمد مكاوي " دراسة تنبئية لأثر البيئة المكانية كما يعكسها الرضا عن المكان علي مستوي الصحة النفسية لدي الشباب " بحث مستخرج من مجلة كلية الآداب، جامعة المنوفية، العدد السابع والثلاثون، يناير ١٩٩٩ .
٩٣. عادل عبد القادر منصور " الأبعاد الجغرافية للجريمة في محافظات غزة. "، رسالة دكتوراه غير منشورة ، معهد البحوث والدراسات العربية ، القاهرة، ٢٠٠٤.
٩٤. عاطف حمزة حسن " تخطيط المدن أسلوب ومراحل "، مطبوعات جامعة قطر، مطبعة قطر الوطنية ،١٩٩٢.
٩٥. عايدة نسيم بشارة " الدراسة الجغرافية لبعض مشكلات البيئة كاتجاه معاصر فى الجغرافية التطبيقية" ، حولية كلية البنات، جامعة عين شمس، ع١١، ١٩٨٥.
٩٦. عايدة نسيم بشارة " جغرافية السياحة والترفيه كاتجاه معاصر في الدراسات الجغرافية " مجلة الجمعية الجغرافية المصرية، العدد الثالث عشر، القاهرة، ١٩٨١.

٩٧. عايدة نسيم بشارة " الدراسة الجغرافية لبعض مشكلات البيئة كاتجاه معاصر فى الجغرافية التطبيقية "، حولية كلية البنات، جامعة عين شمس، العدد (١١)، ١٩٨٥ .
٩٨. عبد الاله أبو عياش ، اسحاق يعقوب القطب " الاتجاهات المعاصرة في الدراسات الحضرية "، ط١ ، وكالة المطبوعات ، جامعة الكويت ، ١٩٨٠ .
٩٩. عبد الرحمن بن عبد العزيز الباحوث " جرائم الأحداث في منطقة الرياض - دراسة في جغرافية الجريمة "، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، ٢٠٠٤.
١٠٠. عبدالاله أبوعياش، وإسحاق القطب " الاتجاهات المعاصرة في الدراسات المعاصرة في الدراسات الحضرية "، وكالة المطبوعات، الكويت، ١٩٨٠.
١٠١. عبدالجليل عبد الفتاح الصوفي " جغرافية الانتخابات في اليمن - دراسة في الجغرافية السياسية " رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة بغداد، ٢٠٠٢.
١٠٢. عبدالحميد عبد القادر غنيم " المستوطنات البشرية في دولة الإمارات العربية المتحدة "، مكتبة الفلاح، الكويت، ١٩٨٥ . .
١٠٣. عبدالرازق عباس حسين " جغرافية المدن "، مطبعة أسعد، بغداد، ١٩٧٧.
١٠٤. عبدالرحمن حميدة " علم المناخ "، منشورات جامعة دمشق، ١٩٦٩ .
١٠٥. عبدالرسول علي الموسى" الإسكان ومفهوم التخطيط الإسكاني "، مكتبة الفلاح، الكويت ،١٩٨٢ .
١٠٦. عبدالعال عبدالمنعم الشامى " جغرافية المدن عند العرب "، مجلة عالم الفكر، المجلد التاسع، العدد(١)، الكويت، ١٩٧٨.
١٠٧. عبدالعزيز طريح شرف " البيئة وصحة الإنسان في الجغرافية الطبية "، دار الجامعات المصرية، الإسكندرية، ١٩٨٦.
١٠٨. عبدالعزيز طريح شرف " الجغرافية المناخية والنباتية "، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، ١٩٧٦.
١٠٩. عبدالعزيز طريح شرف " مناخ العالم "، الإسكندرية، ١٩٦٣
٧. عبدالفتاح صديق عبداللاه " أسس الصور الجوية والاستشعار عن بعد "، ط٢، مكتبة الرشد، الرياض، ٢٠٠٦.

١١٠. عبدالفتاح صديق عبدالله، عبدالحميد حسن يوسف " الجغرافية الطبية – أسس وتطبيقات "، دار المعرفة للتنمية البشرية، الرياض، ٢٠٠٧.
١١١. عبدالفتاح محمد وهيبة " جغرافية الإنسان "، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٨٠.
١١٢. عبدالفتاح محمد وهيبة " في جغرافية العمران "، منشأة المعارف، الإسكندرية، ١٩٩٨.
١١٣. عبدالقادر عبد العزيز على " أهمية دراسة الجغرافيا فى مقررات الثانوية العامة بجمهورية مصر العربية" ، ندوة الجغرافيا فى التعليم العام، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ١،٢ أبريل ٢٠٠٢.
١١٤. عبدالقادر عبد العزيز علي " الطقس والمناخ "، القاهرة، ١٩٨٣ .
١١٥. عبدالله بن ناصر الوليعي " المدخل إلي الجغرافيا الطبيعية والبشرية "، ط٦، الدار الصولتية للتربية، جدة ،٢٠٠٣ .
١١٦. عبدالله حامد الطرزي " مبادئ علم السكان "، دار الفرقان للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ١٩٩١.
١١٧. عبدالله عطوي " جغرافية المدن "، ط ١، دار النهضة العربية، بيروت، ٢٠٠٣ .
١١٨. عبدالمريد عبد الجابر محمد قاسم " علاقة التقييم الجمالي للبيئة والممارسة الفنية بكل من التوافق والتذوق الجمالي " رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، قسم علم نفس، جامعة حلوان، ١٩٩٩ .
٨. عبده علي الخفاف " جغرافية السكان، أسس عامة "، الطبعة الاولى، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ١٩٩٩.
١١٩. عثمان محمد غنيم " التخطيط أسس ومبادئ عامة " ، ط٤ ، دار صفاء للنشر والتوزيع ، الأردن ، ٢٠٠٨
١٢٠. عثمان محمد غنيم " تخطيط استخدام الأرض، إطار جغرافي عام "، عمان، ٢٠٠١ .
١٢١. عثمان محمد غنيم " تخطيط استخدام الأرض الريفي والحضري "، ط٢، دار صفاء للنشر والتوزيع، الاردن، ٢٠٠٨ .
١٢٢. علاء الدين الحسيني راضي " جغرافية الجريمة في محافظة القاهرة "، الندوة العلمية عن جغرافية الجريمة ، الجمعية الجغرافية المصرية، القاهرة، ١٩٩٥.
١٢٣. علاء هاشم داخل الساعدي " استعمالات الارض الحضرية في ناحية بغداد الجديدة " ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الاداب ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٦ .

obeikandl.com

١٢٤. علـى أحمـد هـارون " أسـس الجغرافيـا الاقتصـادية "، دار المعرفـة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٥.
١٢٥. علي علي البنا " الجغرافيا المناخية والنباتية "، دار النهضـة العربيـة، بيروت، ١٩٦٨
١٢٦. علـي علـي البنـا " جغرافيـة المـوارد الاقتصـادية "، مكتبـة الانجلـو المصرية، القاهرة، ١٩٨٤.
١٢٧. علي علي البنـا، نبيل سيد أمبـابي " الجغرافيـا العامـة "، ط ٢، مكتبـة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٨٥.
١٢٨. علي محمد دياب " المدخل والمنهج في الدراسات الجغرافية البشرية "، مجلة جامعة دمشق، المجلد (٢٦) العدد (٣) ٢٠١٠.
١٢٩. عمر محمد الصـادق أحمد سعود " صـناعة الألمونيوم في مصـر– دراسة تطبيقية في جغرافيا الصـناعة "، نـدوة الاتجاهات الحديثـة في الجغرافيا، كلية الآداب، جامعة الإسكندرية، مارس ١٩٩٥ .
١٣٠. عمر محمد علي محمد " استخدام الأرض في مدينـة إدفو – دراسـة جغرافيـة "، مجلـة الجمعيـة الجغرافيـة المصـرية، العـدد (٤٦) الجـزء الثاني - تاريخ النشر ٢٠٠٥ .
١٣١. عمر محمد علي محمد " التركيب الداخلي بالمدينـة المنـورة - دراسـة جغرافيـة باسـتخدام التحليـل العـاملى "، مجلـة كليـة الآداب، جامعـة القاهرة، المجلد (٧٤)، العدد(١)، يناير ٢٠١٤.
١٣٢. عمر محمد علي محمد " التغير الكمي والنوعي لاستخدامات الأرض بأحيـاء المدينـة المنـورة (١٤١٠هــ/ ١٩٩٠م -١٤٣٣ه/٢٠١٢م) "، مجلـة الجمعيـة الجغرافيـة المصـرية، العـدد (٥٧) سلسـلة بحـوث جغرافية، ٢٠١٢م .
١٣٣. عمر محمد علي محمد " دراسات في جغرافية مصر "، مطبعة سعيد رأفت، الإسكندرية، ٢٠٠٣.
١٣٤. عمر محمد علي محمد " مدينـة أسـوان – دراسـة فـي جغرافيـة المـدن "، رسـالة دكتـوراه غيـر منشـورة، كليـة الآداب، جامعـة حلـوان، ٢٠٠٢.
١٣٥. العيسـوي محمـد الـذهبي، نبيـل الحسـينى " أساسـيات الجيولوجيـا العامة"، الإسكندرية، ١٩٨٨.
١٣٦. عيسـى علـي إبـراهيم " الأسـاليب الإحصـائية والجغرافيـا "، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٩.
١٣٧. عيسـي علـي إبـراهيم " جغرافيـة المـدن – دراسـة منهجيـة تطبيقيـة "، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠٣.

١٣٨. عيسي علي إبراهيم " مشكلات اقتصادية وسياسية، رؤية جغرافية معاصرة "، دار النهضة العربية، بيروت، ٢٠٠٢ .
١٣٩. فارغة حسن محمد " مناهج الجغرافيا فى التعليم بين الواقع والمأمول"، ندوة الجغرافيا فى التعليم العام، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ١،٢، أبريل ٢٠٠٢.
١٤٠. فايز حسن غراب " جغرافية التسويق بين الأدب والمحتوى والتخطيط"، كلية الآداب، جامعة المنوفية، ٢٠٠٩.
١٤١. فايز محمد العيسوي " أسس الجغرافيا البشرية "، ط٣، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، ٢٠٠٤.
١٤٢. فايز محمد العيسوي " خرائط التوزيعات البشرية أسس وتطبيقات " ط٥، مكتبة دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ٢٠١٠.
١٤٣. فايز محمد العيسوي " نظم المعلومات الجغرافية والتحليل الكارتوجرافي "، مجلة كلية الآداب، جامعة المنوفية، العدد (١٦)، يناير ١٩٩٤.
١٤٤. فتحى محمد أبوعيانة " الجغرافيا الاقتصادية "، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٨٥.
١٤٥. فتحى محمد أبوعيانة " جغرافية العمران – دراسة تحليلية للقرية والمدينة "، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠٥.
١٤٦. فتحى محمد أبوعيانة، محمد الفتحى بكير " جغرافية الامريكتين"، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠٢.
١٤٧. فتحى محمد مصيلحي " الجغرافية الصحية والطبية "، دار الماجد للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠٧.
١٤٨. فتحى محمد مصيلحي " جغرافية الخدمات : الإطار النظري وتطبيقات عربية "، ط٢، دار الماجد للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠٧.
١٤٩. فتحى محمد مصيلحي " مناهج البحث الجغرافي "، ط٤، دار الماجد للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠٤.
١٥٠. فتحي محمد أبوعيانة " الجغرافيا البشرية "، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ٢٠١٠.
١٥١. فتحي محمد أبو عيانة " الجغرافيا السياسية "، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٨٣.
١٥٢. فتحي محمد أبو عيانة " تطور الفكر الجغرافي "، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠٨.

١٥٣. فتحي محمد أبو عيانة " جغرافية أفريقيا "، دار الجامعات المصرية، الإسكندرية، ١٩٨١.
١٥٤. فتحي محمد أبو عيانة " جغرافية السكان "، ط ٣، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٨٦.
١٥٥. فتحي محمد مصيلحى مناهج البحث الجغرافي "، شبين الكوم، مركز معالجة الوثائق، ١٩٩٤.
١٥٦. فتحي محمد مصيلحى " الجغرافيا البشرية المعاصرة "، دار الاصلاح بالدمام، ١٩٨٤.
١٥٧. فتحي محمد مصيلحى " الجغرافيا البشرية بين نظرية المعرفة وعلم المنهج الجغرافي "، توزيع الاهرام، ١٩٨٨.
١٥٨. فتحي محمد مصيلحى " غياب الثقافة الجغرافية وأثره فى التشكيل الانتمائى لدى الشباب المصرى" ، ندوة الجغرافيا فى التعليم العام، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ١،٢ أبريل ٢٠٠٢.
١٥٩. فتحي محمد مصيلحي خطاب " حدود منطقة الأعمال المركزية الرئيسة بالقاهرة الكبرى واتجاهات نموها " نشرة البحوث الجغرافية، مجلة كلية البنات، جامعة عين شمس، العدد العاشر، أكتوبر، ١٩٩٠.
١٦٠. فهمى هلالى أبوالعطا " الطقس والمناخ "، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، ١٩٧٤.
١٦١. فؤاد حمه خورشيد " جغرافية الانتخابات في الهند "، مجلة الجمعية الجغرافية العراقية، العدد (٤٦) ٢٠٠٠.
١٦٢. فؤاد محمد الصقار " التخطيط الاقليمي "، ط٣، منشأة المعارف، الإسكندرية، ١٩٩٤ .
١٦٣. فؤاد محمد الصقار " الجغرافيا الصناعية في العالم "، منشأة المعارف، الإسكندرية، ١٩٨٠.
١٦٤. فؤاد محمد الصقار "دراسات في الجغرافية البشرية"، ط٤، وكالة المطبوعات، الكويت، ١٩٨١.
١٦٥. كاظم المقدادي " أساسيات علم البيئة الحديث " الاكاديمية العربية المفتوحة في الدانمارك، كلية الادارة والاقتصاد، قسم إدارة البيئة، ٢٠٠٦.
١٦٦. كايد عثمان أبو صبحة " تحليل البيئة العاملي – دراسة للتركيب الداخلي في المدن "، مجلة دراسات ، تصدر عن الجامعة الأردنية، العلوم الإنسانية المجلد العاشر، العدد (١)، ١٩٨٣ .

١٦٧. كايد عثمان أبوصبحة " استخدام التحليل العاملي في دراسة التركيب الداخلي للمدن "، ندوة الاتجاهات الحديثة في علم الجغرافيا، كلية الآداب جامعة الإسكندرية، ٢٧-٢٩ نوفمبر ١٩٩٥م .
١٦٨. كايد عثمان أبوصبحة " جغرافية المدن "، ط٣، دار وائل للنشر، عمان، ٢٠١٠.
١٦٩. كريوتشكوف.ف " استخدام المنهج الكارتوجرافي في دراسات استعمالات الأرض "، جغرافية الزراعة، موسكو ١٩٧٩ .
١٧٠. محمد إبراهيم محمد شرف " نظم المعلومات الجغرافية – أسس وتدريبات "، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠٧.
١٧١. محمد أحمد محمود مرعي " إنتاج الكهرباء واستهلاكها في محافظة دمياط " مجلة الإنسانيات، كلية الآداب بدمنهور، جامعة الإسكندرية، العدد السابع، ٢٠٠١ .
١٧٢. محمد أزهر سعيد السماك " الجغرافية السياسية الحديثة "، جامعة الموصل، العراق، ١٩٩٣.
١٧٣. محمد أزهر سعيد السماك " الموارد الاقتصادية "، منشورات جامعة بغداد، العراق، ١٩٧٩.
١٧٤. محمد أزهر سعيد السماك ، زملائه " استخدامات الأرض بين النظرية والتطبيق دراسة تطبيقية عن مدينة الموصل الكبرى حتى عام (٢٠٠٠) " ، دار الكتب للطباعة ، جامعة الموصل ، ١٩٨٥ .
١٧٥. محمد أزهر سعيد السماك، وعباس التميمي" أسس جغرافية الصناعة وتطبيقاتها " منشورات جامعة الموصل، العراق، ١٩٨٧ .
١٧٦. محمد الخزامي عزيز " نظم المعلومات الجغرافية – أساسيات وتطبيقات للجغرافيين "، منشأة المعارف، الإسكندرية، ط٢، ٢٠٠٠.
١٧٧. محمد السيد غلاب " البيئة والمجتمع "، مكتبة الإشعاع للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، ١٩٩٧ .
١٧٨. محمد السيد غلاب، محمد صبحي عبد الحكيم " السكان ديموغرفيا وجغرافيا "، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٦٢ .
١٧٩. محمد السيد غلاب ومحمد عبد الحكيم " السكان ديموغرافيا وجغرافيا "، القاهرة، ١٩٦٧.
١٨٠. محمد الفتحى بكير " الجغرافية الاقتصادية – أسس وتطبيقات "، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠٩.
١٨١. محمد جمال الدين الفندي " طبيعيات الجو وظواهره "، القاهرة، ١٩٦٦.

١٨٢. محمد خميس الزوكة " جغرافية المعادن والصناعة "، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، ٢٠٠٧.
١٨٣. محمد خميس الزوكة " الجغرافية الاقتصادية "، ط ١٢، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٨.
١٨٤. محمد خميس الزوكة " جغرافية الطاقة "، ط٤، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠٦.
١٨٥. محمد خميس الزوكة " دراسة استغلال الأرض في الجغرافية الاقتصادية "، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، ١٩٨٨ .
١٨٦. محمد خميس الزوكة " صناعة السياحة من المنظور الجغرافي"، دار المعرفة الجامعية، بالإسكندرية، ١٩٩٦ .
١٨٧. محمد خميس الزوكة " في جغرافية العمران "، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، ٢٠٠٦ .
١٨٨. محمد رياض " أفريقيا : دراسة في مقومات القارة "، بيروت، ١٩٧٣.
١٨٩. محمد رياض " الإنسان : دراسة في النوع والحضارة "، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٧٤.
١٩٠. محمد سميح عافية " التعدين في مصر قديماً وحديثاً – التنمية التعدينية المعاصرة "، الجزء الثالث، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٥ .
١٩١. محمد شحاتة درويش " استعمالات الأراضي فى المدينة المصرية، دراسة فى خصائص التوزيع المكانى وآليات التطور فى النصف الثانى من القرن العشرين "، رسالة دكتوراه غير، كلية الهندسة جامعة القاهرة، ١٩٩٨.
١٩٢. محمد صبحى عبدالحكيم " الموارد الاقتصادية في الوطن العربي "، دار القلم، بيروت، ١٩٦٣.
١٩٣. محمد صبحى عبدالحكيم " دراسات في الجغرافيا العامة "، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٨٠.
١٩٤. محمد صبحي عبد الحكيم، ماهر الليثي " علم الخرائط "، القاهرة، ١٩٦٩ .
١٩٥. محمد صبري محسوب، جوده التركمانى " الموارد الاقتصادية – دراسة جغرافية "، القاهرة، ٢٠٠٠.
١٩٦. محمد عبد العزيز عجمية " الموارد الاقتصادية " دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٨٣.

١٩٧. محمد عبدالرحمن الشرنوبي " استيعاب وتطور العددية في الجغرافيا الحديثة : ضرورة تاريخية ومنهجية "، المجلة الجغرافية المصرية، ١٩٨٠ .
١٩٨. محمد عبدالرحمن الشرنوبي " الجغرافيا بين العلم التطبيقي والوظيفة الاجتماعية "، مجلة البحوث الجغرافية، العدد (٢١)، وحدة البحوث والترجمة الكويت، ١٩٨١.
١٩٩. محمد عبدالرحمن الشرنوبي" الجغرافيا وثورة الاستشعار عن بعد، دراسة تطبيقية في جغرافيا المدن "، ١٩٨٠
٢٠٠. محمد علي بهجت الفاضلى " محاضرات في الجغرافية البشرية "، كلية الآداب بدمنهور، جامعة الإسكندرية، الإسكندرية، ٢٠٠٣ .
٢٠١. محمد علي عمر الفرا " اتجاهات الفكر الجغرافي الحديث والمعاصر"، العدد (٤٩)، قسم الجغرافيا، وحدة البحوث والترجمة، الكويت، يناير ١٩٨٣.
٢٠٢. محمد علي عمر الفرا " علم الجغرافية دراسة تحليلية نقدية "، مجلة الجمعية الجغرافية الكويتية العدد (٢٢)، ١٩٨٠ .
٢٠٣. محمد علي عمر الفرا " مناهج البحث في الجغرافية بالوسائل الكمية"، ط٢، وكالة المطبوعات، الكويت، ١٩٧٨.
٢٠٤. محمد فاتح عقيل " المدخل إلي الجغرافيا الاقتصادية – جغرافية الموارد"، منشأة المعارف، الإسكندرية، ١٩٨٠.
٢٠٥. محمد فاتح عقيل، وفؤاد محمد الصقار " جغرافية الموارد والإنتاج "، "جزآن"، الإسكندرية، ١٩٦٦.
٢٠٦. محمد ماهر محمود حسني " الطاقة المتجددة ومجالات استخدامها في مصر خلال العشرين سنة القادمة "، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٢.
٢٠٧. محمد محمد زهرة " بعض قضايا المنهج في الجغرافية"، مجلة الجمعية الجغرافية المصرية، الجزء الثاني، العدد (٣٢)، القاهرة، ١٩٩٨.
٢٠٨. محمد محمد زهرة " جغرافية الجريمة : مجالها و مناهجها ومحتواها"، الندوة العلمية عن جغرافية الجريمة، الجمعية الجغرافية المصرية، القاهرة، ٢٨ ديسمبر ١٩٩٥.
٢٠٩. محمد محمود إبراهيم الديب " الجغرافيا الاقتصادية "، ط ٥، مكتبة الأنجلو، القاهرة، ١٩٨٦.

٢١٠. محمد محمود إبراهيم الديب " الجغرافيا الاقتصادية : مغزاها وأهدافها "، مجلة الجمعية الجغرافية المصرية، العدد (٢٨)، السنة (٣٣)، الجزء الثاني، ٢٠٠١.
٢١١. محمد محمود إبراهيم الديب " الجغرافيا السياسية : منظور معاصر "، ط٥، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ٢٠٠٢.
٢١٢. محمد محمود السرياني " العمر الوسيط لسكان المملكة العربية السعودية حسب تعداد ١٣٩٤ هـ (١٩٧٤م) "، مجلة الدارة، العدد الأول، السنة (١٥)، دارة الملك عبد العزيز، المملكة العربية السعودية، ١٩٨٩ .
٢١٣. محمد محمود السرياني " مكة المكرمة – دراسة في تطور النمو الحضري "، مجلة الجمعية الجغرافية الكويتية، العدد ٨٧، مارس ١٩٨٦.
٢١٤. محمد محمود الصياد " محاضرات في الجغرافية البشرية "، كلية البنات، جامعة عين شمس، ١٩٨٠.
٢١٥. محمد محمود محمدين، طه عثمان الفرا " المدخل إلى علم الجغرافيا " ، ط ٣، دار المريخ، الرياض، ١٩٩٤.
٢١٦. محمد محمود محمدين " الجغرافيا والجغرافيون بين الزمان و المكان"، ط ٢، دار الخريجي للنشر والتوزيع، الرياض، ١٩٩٩.
٢١٧. محمد مدحت جابر عبد الجليل " العمران التقليدي في دولة الإمارات العربية المتحدة "، دار الوزان، القاهرة، ١٩٨٧ .
٢١٨. محمد مدحت جابر عبد الجليل " جغرافية الجريمة : مناهجها وأبعادها و تطبيقلاتها "، الندوة العلمية عن جغرافية الجريمة، الجمعية الجغرافية المصرية، القاهرة، ٢٨ ديسمبر ١٩٩٥.
٩. محمد مدحت جابر عبدالجليل " الجغرافيا البشرية "، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ٢٠٠٤.
٢١٩. محمد مدحت جابر عبدالجليل " جغرافية العمران الريفي والحضري "، ط١، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ٢٠٠٦ .
٢٢٠. محمد مدحت جابر عبدالجليل " مسرح الجريمة : منظور جغرافي لدعم دور الشرطة " ، مجلة العلوم الاجتماعية ، المجلد (٣) العدد (١)، الكويت، ٢٠٠٢.
٢٢١. محمد مدحت جابر عبدالجليل، فاتن محمد البنا " دراسات في الجغرافية الطبية "، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ٢٠٠٣.

٢٢٢. محمد مدحت جابر عبدالجليل" الأبعاد الجغرافية لظاهرة الجريمة في المدن الخليجية " ، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ١٩٨٧
٢٢٣. محمد نور الدين السبعاوى " الجغرافيا العملية "، كلية الآداب، جامعة المنيا، ١٩٩٧ .
٢٢٤. محمود دياب راضى " مقدمة فى نظم المعلومات الجغرافية "، القاهرة، دار الثقافة للنشر والتوزيع، ١٩٩٣
٢٢٥. محمود عبد اللطيف عصفور وآخرون " الدراسة الميدانية في جغرافية العمران "، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٧٦.
٢٢٦. محمود محمد سيف " أسس البحث الجغرافي "، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ٢٠١١ .
٢٢٧. محمود محمد سيف " أسس البحث الجغرافي"، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، ١٩٩٧.
٢٢٨. مصطفي أحمد برهام " إمكانيات إنتاج الأسمدة الآزوتية والبتروكيماويات الوسيطة في الأقطار العربية المصدرة للبترول " مجلة التنمية الصناعية العربية، مركز التنمية الصناعية العربية، يوليو، القاهرة، ١٩٧٦ .
٢٢٩. مضر خليل العمر " الخطوة الأولى في معرفة الجغرافية العلمية "، مجلة البحوث الجغرافية، تصدر عن كلية القائد تربية البنات، جامعة الكوفة، العدد الثاني ،٢٠٠٠ .
٢٣٠. مضر خليل العمر " قياس توطن الجريمة و تحليل عوامله المحلية "، مركز البحوث و الدراسات، مديرية الشرطة العامة، بغداد، ٢٠٠١.
٢٣١. مضر خليل العمر " قياس توطن الجريمة و تحليل عوامله المحلية "، مجلة الفتح، جامعة ديالى، ٢٠٠١.
٢٣٢. مضر خليل العمر " اتجاهات الجريمة في الأردن على أبواب القرن الحادي و العشرين "، م.ب.د.، الشرطة العامة، بغداد، ١٩٩٩.
٢٣٣. مضر خليل العمر " التباين المكاني لجريمتي القتل و السرقة في محافظة صلاح الدين "، ندوة تحليل الجريمة و سبل الحد منها، جامعة تكريت ،١٩٩٥ .
٢٣٤. مضر خليل العمر " الشرطة و نظم المعلومات الجغرافية "، م.ب.د.، الشرطة العامة، بغداد ٢٠٠١
٢٣٥. مضر خليل العمر، محمد أحمد عقلة المومني " جغرافية المشكلات الاجتماعية "، دار الكندي للنشر والتوزيع، أربد، الأردن، ٢٠٠٠ .

٢٣٦. مضر خليل العمر، محمد عقلة المومنى " التركيب الاجتماعي للمدينة و الجريمة "، دار الكندي، أربد، الأردن، ٢٠٠٠.
٢٣٧. مضر خليل العمر " الأبعاد المكانية للجريمة "، مجلة أبحاث جغرافية، جامعة الكوفة، ٢٠٠٢.
٢٣٨. منصور أحمد عبد المنعم " استخدام تكنولوجيا الاستشعار عن بعد فى تحديث منهج الجغرافيا العامة بالتعليم الثانوي بالمملكة العربية السعودية "، مجلة التربية المعاصرة "، العدد (٣١)، السنة (١١)، مارس ١٩٩٤
٢٣٩. منصور أحمد عبد المنعم " تدريس الجغرافيا وبداية عصر جديد "، القاهرة، الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٩٩ .
٢٤٠. ناصر بن محمد سلمى " خرائط التوزيعات البشرية : مفهومها وطرق انشائها "، مكتبة العبيكان، الرياض، ١٩٩٥.
٢٤١. ناصر بن محمد سلمى " مدخل إلي علم الخرائط ونظم المعلومات الجغرافية "، مكتبة كنوز المعرفة، جدة، ٢٠٠٨.
٢٤٢. ناصر عبد الله الصالح، محمد محمود السريانى " الجغرافيا الكمية والإحصائية، أسس وتطبيقات بالأساليب الحاسوبية الحديثة "، مكتبة العبيكان، مكة المكرمة، ١٩٨٠.
٢٤٣. نصر السيد نصر، يوسف عبدالمجيد فايد " الجغرافيا الاقتصادية "، برنامج تأهيل معلمى المرحلة الابتدائية للمستوي الجامعي، وزارة التربية والتعليم بالاشتراك مع الجامعات المصرية، القاهرة، ٢٠٠٠.
٢٤٤. نعمان عايد حسين شحادة " الأساليب الكمية في الجغرافية باستخدام الحاسوب "، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ١٩٩٧.
٢٤٥. نوري سعدون عبد الله " العوامل الاجتماعية المؤثرة في ارتكاب الجريمة دراسة ميدانية لأثر العوامل الاجتماعية التي تؤدي إلى ارتكاب الجريمة في مدينة الرمادي "، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الإنسانية، قسم الاجتماع، كلية الآداب، العدد الأول، ٢٠١١.
٢٤٦. هاشم السامرائي، وعبدالله المشهداني " اقتصاديات الموارد الطبيعية "، وزارة التعليم العالي والبحث العلمى، بغداد، ١٩٩٣.
٢٤٧. هيرمان فيرستاين " نظام المسح الجيمورفولوجي لمسوحات الفضاء وعلوم الأرض "، ترجمة يحيي فرحان، دار مجدلاوية، عمان، ١٩٨٨.
٢٤٨. وفاء أحمد عبد الله " الحركة السياحية إلي جمهورية مصر العربية وأزمة الخليج " معهد التخطيط القومي، مذكرة خارجية رقم (١٥٤٣)، يناير ١٩٩٢ .

٢٤٩. وفاء عبدالله " رؤية لظاهرة السياحية وارتباطها بالصحة – المنظور الصحي وتحريك السياحة الداخلية " مجلة البحوث، وزارة السياحة، العدد (٤)، القاهرة، أكتوبر ١٩٨٦.
٢٥٠. يحيى محمد فوزي " الجيولوجيا "، القاهرة، ١٩٦٥.
٢٥١. يحيي عيسي فرحان " الاستشعار عن بعد وتطبيقاته "، جمعية عمال المطابع، الجامعة الأردنية، عمان، ١٩٨٧.
٢٥٢. يسري عبد الرازق الجوهري " الجغرافيا منهج وتطبيق "، دار الجامعات المصرية، الإسكندرية، ١٩٨٠.
١٠. يسري عبدالرازق الجوهري " فلسفة الجغرافيا "، مكتبة الإشعاع للطباعة والنشر، الإسكندرية، ١٩٩٧.
٢٥٣. يوسف عبد المجيد فايد " جغرافية المناخ والنبات "، بيروت، ١٩٧١.
٢٥٤. يوسف عبدالمجيد فايد " الأسس العامة للجغرافية "، دار الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة، ١٩٨٣.
٢٥٥. يوسف عبدالمجيد فايد، وآخرون " الموارد الاقتصادية "، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٩٩.

ثانياً : مراجع باللغة الإنجليزية

1. Hartshorn.TrumanA. Interpreting the city .An Urban Geography , John Wiley ,& Sons, New York, 1980.
2. A.P.ARINK. Land use inadvancing agricultur. Springer. Varty. Bertin hadielepey, New york, 1975.
3. Alexandersson, G. Geography of Manufacturing Foundation of Economic Geography Series, 1967 .
4. Anselin, Luc, GIS Research Infrastructure for Spatial Analysis of Real Estate Markets, Journal of Housing Research, Vol.9, Issue 1, 1998.
5. Arnott, Richardo, Alex Anas, Kenneth, The Welfare Economics of Urban Structure, Pdf file, 2002.
6. Atkinson, Robert D., Technological change and cities, CityScape: a journal of policy development and research, vol.3, no.3, 1998 .
7. Broek. J.O., and Webb, J.W., A Geography of Mankind, New York, 1973.

8. Bruce A. Ralston , Developing GIS Solution with Map Objects and Visual Basic , OnWord press , Canada , 2002.
9. Carter, H., The Study of Urban Geography, London, 1973. Clout, H. Rurl Geography, Oxford. 1972.
10. Clara , H . G., Introduction Town Planning , London , 1993 .
11. Paris , 1980 .DERRAU (Max), " Geographie humaine , Armand Colin , Paris , 1976
12. Daniel, P., & Hopkinson, M., (1989) , The Geography of Settlement , Long man , Hong Kong
13. David Harry , Explanation in Geography , Edward Arnold , London , 1976.
14. Duncan Black and Vernon Henderson , "A Theory of Urban Growth " , Journal of Political Economy , Vol. 107, No. 2 , 1999.
15. Dzenes, Z., 1980, Methodology and Methods of Socio- Economic
16. Elangovan , K. GIS: Fundamentals Applications and Implementations , Eastern , Book Corporation , India , 2006.
17. Eyre, S.R, & Jones, G.R. "eds." Geography as Human Ecology, London, 1966.
18. Fabos , J.G " Land – use planning from Global to Local Challang " , Champan and Hall , New York , 1985.
19. Gordon , Marvin :"Geography as a component in an International studies
20. Gregory, S., 1978, Social Methods and The geographer, Fourth Edition,
21. Guy , M., Robinson ، (1998) " Methods and Techniques in Human Geography ، " John Wiley & Sons , New York .

22. Harold M. Mayer . Reading in urban geography .the university of chicgo .1959
23. Hoyt, A., Man and the Earth, New York, 1968.
24. Hurd R.M. " The Principles of City land values " New York . Record and Guide , 1903 .
25. James ,M.,Lindsay , (1997) " Techniques in Human Geography ،" Routledge , London .
26. John F.Kolars, Human Geography , Spatial design in world Society .1974.
27. John sumption , Lnnovative Land – use plahning , southeastern minesota .2002.
28. Johnson, J. Urban Geography, Oxford, 1970.
29. Jones, C.F. and Darkenwald G., Economic Geography New York, 1952.
30. Lcbon, J.H., An Introduction to Human Geography London, 1952.
31. Mountjoy, A.B., Africa, A Geographical Study, London, 1970.
32. National Geographic Society: "Geography Education Standards Project : Geography For Life ." Washington.U.S.A.1994.
33. Pcrpillou, A., Human Geography, London, 1972. Pounds, N., Political Geography, New York, 1963.
34. Peter , D. & Michael (1989) " The Geography of settlement , Longman , Hong Kong .
35. Popper,K,R. ,The logic of scientific discovery, Rutledge, London , 1992.
36. Rice, R.J. " Fundamentals of Geomorphology, London. Robinson,1977.
37. Robert Laurini , Information System for Urban Planning , Taylor & Francis , London and New York , 2001.
38. Robinson, N. Human Geography, London, 1978.

39. Samailes, A.E., The Geography of Towns, London, 1953.
40. Sharygin, M.D, 2003, The Fundamental Problems of Economic and social
41. Sorre, M., Fondements de la Geographie Humaine, Paris, 1955. Stamp. L., Applied Geography, London, 1960.
42. Stephen Wise , GIS Basics , CRC press , Taylor & Francis Group, New York , 2002.
43. Stoltman , Joseph ,P. :" Geography Education For Citizenship ",Social Studies Development Centre , Indiana University , 1990.
44. Tom sanchez , " indirect land use and growth impacts " , port land state university ,1999.
45. Toyne , P., & Newby, P.T., (1984) , Techniques in Human Geography, Hong Kong.
46. Toyne, P. and Newby, P. Techniques in Human Geography, London, 1971.
47. Zelinsky, W., A Prologue to Population Geography, Oxford, 1972

obeikandl.com